



خطيب و علمي
شركة الاستشارات الهندسية
Khatib & Alami
Consultant Engineering Company S.A.L.

قرارات و إجراءات الحكومة اللبنانية لمواجهة أحداث و نتائج:

عدوان تموز ٢٠٠٦
أحداث مخيم نهر البارد ٢٠٠٧
الأنفجارات و الكوارث الطبيعية



قرارات وإجراءات الحكومة اللبنانية إثر عدوان تموز وأحداث نهر البارد والإنفجارات.

قرارات وإجراءات الحكومة البنانية لمواجهة أحداث ونتائج:

- عدوان تموز ٢٠٠٦
- أحداث مخيم نهر البارد ٢٠٠٧
- الانفجارات والكوارث الطبيعية



إهداء

إلى دولة الرئيس فؤاد السنيورة

رجل الدولة الذي إقترنت لديه الرؤية بالمشابرة والإنجاز

فغدا رمزاً للالتزام بالمسؤولية

مقدمة

منذ العام ١٩٩٤، عملت شركة خطيب وعلمي . وهي إحدى كبريات الشركات الهندسية الاستشارية في العالم العربي . مستشاراً للهيئة العليا للإغاثة- وهي منذ ذلك الوقت تقدم خبراتها وتجربتها في الاستشارات والإشراف والتدقيق الهندسي وتضع قدراتها الفنية والإدارية في خدمة الهيئة وتيسير أعمالها. ولقد تراكمت منذ ذلك الحين في سجل شركتنا خبرات وتجارب كبيرة وكثيرة نتيجة ما شهده لبنان من أحداث وكوارث طبيعية ونكبات تعرض لها مواطنوه وعمرانه، حيث عمدت الحكومة اللبنانية إلى تكليف الهيئة العليا للإغاثة بالعمل على معالجتها. ولقد

كانت شركتنا دائماً إلى جانب الهيئة شاهداً على ما حصل ومتابعاً ومقدماً للمشورة ومستطلعاً وعاملاً من أجل التحقق من المعلومات والإحصاءات وحجم الخسائر والأضرار وتقديم الاقتراحات المناسبة.

في الحقيقة إن تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية، ولاسيما وعلى وجه الخصوص السنوات التي مضت منذ استشهاد الرئيس رفيق الحريري وتولي الرئيس فؤاد السنيورة مهامه رئيساً لمجلس الوزراء، أعواماً في غاية الشدة والصعوبة حيث تعرض خلالها لبنان واللبنانيون

لتجارب مريرة على مستوى الأزمات والحروب والاغتيالات والعمليات الإرهابية والتفجيرات بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، سواءً أكان ذلك على صعيد الكوارث الطبيعية أو على صعيد الأزمات التي فجّرت زوابع من العنف المكثف والمتلاحق والمتصاعد. يضاف إلى كل ذلك الدمار والنكبات التي لحقت بلبنان ومناطقه وبناء التحتية وكذلك باللبنانيين بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦. ثم تلت ذلك الاحداث الأليمة في مخيم نهر البارد وشمال لبنان.

لهذه الأسباب كلها ونتيجة لأهمية التجربة التي تعرض لها لبنان وخاضتها الهيئة العليا للإغاثة باسم الحكومة اللبنانية وشركتنا من الناحية الاستشارية، فقد رأينا ضرورة إصدار هذا الكتاب- التقرير لكي نشرح ونبين حجم الدور الذي تولته حكومتنا الرئيس فؤاد السنيورة الأولى والثانية وخاصة إزاء الملفات الثلاثة التالية وكيف عملنا وتعاوننا معاً على معالجة النتائج الكارثية لتلك الأحداث والكوارث:

- عدوان تموز في العام ٢٠٠٦ وما نتج عنه من خسائر ودمار وماذا كانت عليه الخطة التي اعتمدتها الحكومة للإعمار، وكيف تمت مقارنة تلك الكارثة والطريقة المعتمدة لتنفيذ عمليات الإغاثة والإعمار والمعالجات وما هي أهم المعلومات حول ما قامت به الهيئة وما تم إنفاقه من أموال بالنيابة عن المانحين وباسم الحكومة اللبنانية.

- أحداث حرب مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧ والتي أدت إلى تدمير المخيم وتهجير سكانه وتضرر القرى المحيطة به بشكل فادح وكيف تعاملت الهيئة ورئيسها مع هذه الكارثة وما جرى إنفاقه من أموال في عمليات الإغاثة وما تم اعتماده من معالجات

والقواعد التي جرى الارتكاز عليها توصلنا للبدء في إعادة بنائه.

- عمليات الاغتيال والتفجيرات الإرهابية إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي طالت المناطق اللبنانية كافة وكيف تعاملت الهيئة معها وما أنفقته من أموال في هذا الخصوص بطلب من الحكومة اللبنانية والدور الذي قامت به الشركة لجهة التحقق من الدمار والخسائر المترتبة عليه (المرفق رقم ٣).

لقد واكبت شركتنا- كما اشرنا- تلك الأحداث المتعاقبة بشكل يومي وقد سمح لها دورها بمعايشة الدور الهام الذي قامت به الهيئة العليا للإغاثة وما قام به الرئيس فؤاد السنيورة من أجل التصدي لتلك الملفات التي عرّضت لبنان وسلمه الأهلي وأمنه لتحديات مصيرية كبرى وحيث أسهمت المعالجات الناجحة التي قامت بها الحكومة اللبنانية من خلال الهيئة العليا للإغاثة في إخراج لبنان من تلك المحن المتلاحقة والإبحار به نحو برّ الأمان، في بحر متلاطم من الأزمات مليء بالألغام.

عملياً إنّ ما يبينه هذا التقرير المتضمن لوقائع هذه الأعمال، هو أنّ ما تمّ إنجازُهُ في هذه الفترة على صعيد الإغاثة وإعادة الاعمار يعتبر تجربة فائقة الأهمية في كيفية إدارة الكوارث وعمليات الإغاثة وإعادة الاعمار. وفي محصلة الأمر فقد تمت إعادة اعمار كل ما دمره العدوان الإسرائيلي من منازل في الجنوب والضاحية الجنوبية والمناطق الأخرى في لبنان بسرعة قياسية، استدعت منسق الأمم المتحدة للإغاثة السيد ديفيد شيرير إلى الإشارة لدى زيارته السراي الكبير إلى أن لبنان هو البلد الحادي عشر الذي تولى فيه مهامه الإنسانية في أعمال الإغاثة من الكوارث التي أصيبت بها تلك البلدان. وهو قد أكد أن لبنان وبالمقارنة كان من أسرع البلدان التي نجحت وفي فترة قصيرة جداً في التصدي بنجاح لعملية الإغاثة وإعادة الاعمار. وهو قد أدلى بشهادته في هذا الشأن قائلاً :

”عندما وصلت لبنان في شهر تموز مع اندلاع الحرب، كان مليون شخص، أو ما يعادل ربع سكان لبنان قد هجروا قراهم وبيوتهم خوفاً من الضرب والقصف الجوي والمدفعي، قاصدين الأمان في بيروت، شمال لبنان وسورية. ولم يكد يقرّر قرار وقف الأعمال العدائية

في ١٤ آب، حتى عاد هؤلاء الأشخاص عندهم لملاقاة بيوتهم التي، وللأسف، تضرر الكثير منها ودمّر.

خمسة أسابيع مضت على وقف الأعمال العدائية، وقد شارفت أعمال الإغاثة على النهاية، ذلك أنّ معظم الذين احتاجوا الطعام وجدوه، وامتألت مستودعات المستشفيات والعيادات بالأدوية، وبموازاة استمرار توزيع المياه على الجنوب في الأسابيع القليلة المقبلة، بدأت المنظمات الحكومية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على إصلاح الخزانات وخطوط إمداد المياه.

قمت برحلة إلى الجنوب منذ بضعة أيام، فدهشت لرؤية الأشواط التي قطعتها عملية إعادة الاعمار. فمع وقف النار، نفّض اللبنانيون غبار الحرب وباشروا رفع الأنقاض، وانتشرت عشرات فرق الأشغال على الطرقات لوصل الخطوط وتركيب مولدات كهربائية جديدة تعيد النور والدفع إلى المنازل والمدارس، وتشغّل المحولات والمضخات فتد القري بالمياه.

قد تستغرق عمليات الإغاثة ربحاً طويلاً من الزمن أحياناً من دون أن تغطي كامل الحاجات، وآخذ اليوم إجازتي مرتاح البال كون الحكومة والشعب، وبالتعاون

مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية يسيرون بثبات وثقة نحو النهوض بلبنان“.

وقد بلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً أو جزئياً والتي قامت الهيئة العليا للإغاثة من قبل الحكومة بالتعويض عن أضرارها و / أو بالإشراف على إعمارها أو إعادة ترميمها حين إستدعت درجة ضررها ذلك نحو ١١٤ ألف وحدة سكنية وذلك حتى ٣٠/٤/٢٠١٠.

كما أنّ عملية إعادة الإعمار طالت البنية التحتية المدمرة والمتضررة وقد بلغ عدد الجسور المدمرة التي أعيد إعمارها ٩٤ جسراً ناهيك بالعدد الهائل من المدارس والمستشفيات ودور العبادة والطرق والمنشآت العامة والمؤسسات التي أعيدَ إعمارها أو ترميمها في سرعة فائقة.

إن حكومةً قامت بهذا الجهد الجبار وهذا الإنجاز الوطني الكبير للبنان تستحق أن نقول لها شكراً، وهذا هو ما قصدنا إظهاره بأمانة من وراء إصدار هذا الكتاب.

شركة خبيب وعلمي



الرئيس الشهيد رفيق الحريري والرئيس فؤاد السنيورة أمام مبنى بلدية بيروت في الوسط التجاري

**الإجراءات المتخذة لمواجهة الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان
في تموز من العام ٢٠٠٦
كما شهدتها شركة خطيب وعلمي**

**الرئيس فؤاد السنيورة مع أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في حارة حريك لتفقد آثار
عدوان تموز ٢٠٠٦**



تقرير عن أعمال مواجهة أضرار حرب تموز ٢٠٠٦

لقد أدّى الإعتداء الإسرائيلي الغاشم وعلى مدى أكثر من شهر وعلى مدار الساعة إلى قطع معظم الطرقات بسبب تدمير العديد من الجسور وتخريب العديد من الطرق وهو ما أدّى إلى صعوبات كبيرة في تنقّل المواطنين من جهة ومن جهة أخرى في جعل عملية إيصال كافة أنواع المساعدات إلى المواطنين في المناطق المستهدفة بالقصف والحصار عملية أقرب إلى المستحيل.

إزاء ذلك بادر دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد

بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦ شنت إسرائيل عدواناً غاشماً على لبنان إستمر حتى الرابع عشر من آب تلاه إستمرار للحصار البحري والجوي لمدة شهر إضافي. وقد إستخدمت إسرائيل في ذلك الإعتداء أمضى أنواع الأسلحة الجوية والبحرية والبرية والقنابل العنقودية مستهدفة المرافق والمطارات والطرق والجسور والبنى التحتية في مناطق واسعة من البلاد. وقد تقصّدت إسرائيل في عدوانها قطع أوصال الوطن وفرضت الحصار البري والبحري والجوي على لبنان.

وقد شمل الدمار على أنواعه:

- ما يزيد عن ١٢٥ ألف وحدة سكنية موزعة على أكثر من ٣٧٠ بلدة وقرية في شتى أنحاء لبنان.
- ٩٨ جسراً على طرق دولية وفرعية هُدم كلياً أو جزئياً.
- تدمير العديد من محطات ضخ المياه وشبكات الجرّ والخزانات.
- تعطيل قسم كبير من شبكات الكهرباء وخطوط النقل وشبكات الهاتف الثابتة ومحطات الإرسال للهاتف الخليوي.
- إلحاق الضرر بأكثر من ٩٣٠ مدرسة ومبنى حكومي منها ٥٠ مدمر كلياً.
- تعطيل وتدمير ٥ مدارج للمطارات.
- تلوث الشاطئ اللبناني من جراء تسرب ١٥ ألف م^٣ من الفيول.
- مناطق واسعة مساحتها ٣٩,٣ مليون م^٢ مزروعة بالقنابل العنقودية والألغام التي تسببت بمئات الضحايا.
- تدمير عدد كبير من المؤسسات التجارية والزراعية والصناعية والسياحية والخدماتية ودور النشر والسيارات الخاصة للمواطنين.
- إتلاف مواسم زراعية في أراضي بلغت مساحتها ٣٠٠ كلم^٢.
- نفق جزء هام من الثروة الحيوانية.
- وقد نتج عن ذلك الدمار وجود كتلة من الركام حجمها أكثر من ٦ مليون م^٣.

والإدارات المختصة من أجل التعاون معها في تأليف فرق طوارئ لدى كل من وزارة الأشغال العامة ووزارة الطاقة والمياه ووزارة الاتصالات لإصلاح كل الأعطال التي تعود صلاحياتها إلى هذه الوزارات بالكفاءة والسرعة اللازمة وكذلك إلى وزارتي الصحة والاقتصاد الوطني للعمل على تأمين الدعم الصحي والإسعاف والمعالجة وتقديم الدعم والأمن الغذائي للمواطنين في المناطق المنكوبة.

أما وزارة التربية فقد طُلب منها العمل والتعاون على مساعدة النازحين وذلك بوضع المدارس الرسمية التابعة لها كما والعمل أيضاً على وضع عدد كبير من المدارس الخاصة بتصرف النازحين وتأمين المقومات الأساسية والحياتية لإقامتهم في تلك المدارس.

كذلك فقد عملت الهيئة على استنهاض جهود البلديات في مختلف أنحاء لبنان في المناطق المستهدفة بالقصف والمناطق التي لجأ إليها النازحون للمساعدة في التخفيف من معاناة المواطنين والمساعدة في عمليات الإغاثة.

ولقد أدّت تلك الحرب إلى إستشهاد أكثر من ١٢٠٠ شهيد وجرح حوالي ٥٢٠٠ جريح منهم من أصبح مقعداً أو مصاباً بعاهاث دائمة وإلى نزوح حوالي مليون مواطن أي ما يعادل ربع الشعب اللبناني عن مساكنهم.

السنيرة وفور حصول الإعتداء إلى دعوة جميع الإدارات والجهات المعنية في الدولة وإعطائها التوجيهات اللازمة ، لكي يبدأ كل منها بما يقتضيه واجب مساعدة المواطنين وتأمين إقامتهم وبعد ذلك عودتهم إلى منازلهم، وفتح الطرقات المقطوعة وتأمين الحد الأدنى من ترميم البنى التحتية لتيسير عيش المواطنين. وهكذا دُعيت الهيئة العليا للإغاثة وكذلك استشاري الهيئة «خطيب وعلمي» للقيام بما يمليه عليهم الواجب الوطني. ولقد تحرك الاستشاري بشكل عاجل وعباً موارده ليوكب الهيئة العليا للإغاثة في جهودها، ولتواصل ويُنسّق مع سائر الإدارات والجهات الرسمية المعنية.

كذلك ومنذ اليوم الأول لهذه الحرب سارعت الهيئة العليا للإغاثة وتوجيهات من الحكومة اللبنانية إلى القيام بكل ما تقتضيه ظروف الحرب من معالجات ميدانية. وفي ذلك بادرت الهيئة إلى إنشاء خلايا عمل لمواجهة هذه الحرب المجنونة وتداعياتها على لبنان واللبنانيين في المناطق المستهدفة بالقصف وخارجها والتعامل بعيداً عن الروتين الإداري بما تقتضيه الظروف من فعالية في الإنجاز وبما يؤدي إلى معالجة كافة الأمور الحياتية والطبية والدوائية والأمنية للمواطنين بكفاءة عالية. وفي هذا الخصوص بادرت الهيئة أيضاً بتعليمات من رئيس الحكومة / رئيس الهيئة العليا للإغاثة إلى استصدار تعاميم إلى الوزارات

وفي الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تدمّر وتقتل، فقد عمد رئيس الهيئة إلى تشكيل فريق عمل متخصص للهيئة لمرحلة إعادة الإعمار وذلك على عدة مراحل من أجل الإعداد لعملية مسح الأضرار وتأمين الدراسات اللازمة، وإجراء التحويلات المؤقتة على الجسور المدمرة وتأمين مصادر مؤقتة لمياه الشرب وتأمين الإيواء المؤقت، وأخيراً إصدار القرارات والآليات التنفيذية اللازمة لها لمساعدة المتضررين لإعادة بناء منازلهم، وإعادة إعمار الجسور والعبّارات بصورة دائمة، تأمين البنى التحتية لكافة المناطق المتضررة، نزع الألغام ورفع التلوث النفطي.

إن هذه الكارثة وما خلّفته من دمار واسع ونزوح هائل كانت أكبر من قدرة لبنان على أن يتحملها بمفرده، وعلى ذلك فقد جرى إطلاق نداء إستغاثة أعلن فيه لبنان بلداً "منكوباً"، فكان التجاوب لافتاً ومميزاً من الأسرة العربية والدولية حكومات ومنظمات إنسانية.

كما أن لبنان ولتأمين المساندة لإعادة الإعمار سعى إلى عقد إجتماع ستوكهولم في السويد بتاريخ ٣١ آب ٢٠٠٦ ثم إلى تسريع الدعوة لعقد مؤتمر باريس ٣ بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ الذي كان مُخطّطاً عقده قبل قيام إسرائيل بعدوانها في تموز ٢٠٠٦.

تجدر الإشارة إلى انه وحيث أن حجم العمل كان كبيراً وأكبر من طاقة إدارات الدولة وإمكاناتها المادية واللوجيستية فقد لجأت الحكومة اللبنانية إلى أسلوب مبتكر ويتمتع بالمرونة حيث أفسحت المجال أمام كل طرف محلي أو عربي أو دولي يرغب في المساعدة أن يتولى مباشرة ذلك الأمر بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة أو عبرها أو بالتنسيق معها. كذلك فقد عمدت الهيئة إلى اعتماد أسلوب التبرع للمانحين للإسهام في عمليات الإغاثة السريعة أو إعادة الإعمار. وعلى ذلك فقد تمّ تقديم صيغة التبرع للمشاريع المطلوب إعادة إعمارها بحيث جرى إفساح المجال أمام الواهبين لانتقاء الخيارات المختلفة التي تمكّنهم من المساعدة حسب إمكانياتهم أو رغبتهم وبحيث تقدم الهيئة أو الوزارات المعنية الدراسات لتنفيذ تلك المشاريع وكلفتها التقديرية بما يمكنهم من أن يختاروا المشروع أو المشاريع التي يرغب الواهب بتبنيها وبالتالي للقيام بعملية إعادة الإعمار أو الترميم مباشرة أو أن يقوموا بتلزيماً لمن يرغب من المتعهدين أو بتنفيذها مباشرة وذلك تحت إشراف الدولة أو عبر الهيئة أو الوزارات المعنية.

فور انتهاء العمليات العسكرية لعدوان تموز ٢٠٠٦ في ١٤ آب ٢٠٠٦، طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الوزارات والإدارات الحكومية ذات العلاقة بالأضرار الحاصلة،

تزويدها وقبل تاريخ ٢٦ آب بالإحصائيات الميدانية لتلك الأضرار على مجمل الأراضي اللبنانية، ذات العلاقة بعمل كل من هذه الوزارات والإدارات الرسمية.

وفور استلام هذه الإحصائيات كانت رئاسة مجلس الوزراء تحيلها لاستشاري الهيئة العليا للإغاثة لتكون مرجعاً لتقرير إحصائي عن مجمل الأضرار التي أصابت مختلف القطاعات وفي مختلف المناطق الجغرافية اللبنانية ترفعه الحكومة اللبنانية للمؤتمر الذي عقد في استوكهولم للدول المانحة في نهاية شهر آب ٢٠٠٦ وقد وفّت خطيب وعلمي بالتزامها وتقدّمت في ٣١ آب ٢٠٠٦ بالتقرير التالي:

WAR DAMAGE ASSESSMENT & RESTORATION PROGRAM

Preliminary Damage Assessment Report

Submitted to the Prime Minister's Office
– August 31, 2006

برنامج عملية تقييم أضرار

العدوان و إعادة الإعمار

التقرير الأولي لتقييم الأضرار المرفوع

لرئيس فؤاد السنيورة في ٢١ آب ٢٠٠٦

إذا نظر المرء إلى الأمور اليوم في خواتيمها، يتكوّن لديه انطباع بأن المعالجة كانت سهلة. إن إنصاف دولة الرئيس السنيورة يدعونا إلى إلقاء الضوء على الجهد الكبير الذي بذله خلال تلك المحنة: فالاجتماعات اليومية التي كان يدعو لها دولته لم تتوقف بين المسؤولين عن الهيئة العليا للإغاثة واستشاري الهيئة والصندوق المركزي للمُهَجَّرين ومجلس الجنوب ووزارة المُهَجَّرين والمؤسسة العامة للإسكان، إلى جانب مستشاري دولة الرئيس ومساعدتهم. وكانت تلك الاجتماعات تمتد إلى ساعات متأخرة من الليل، وغالباً ما كان دولة الرئيس يفاجئ المجتمعين بحضوره شخصياً للاطلاع على ما أنجز، باحثاً بأدق التفاصيل الهادفة لإيجاد آلية عمل تسمح بالوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن. ولا يمكن أن ننسى توجيهات دولته بتذكير المجتمعين بحق المواطنين المتضررين بالحصول على المساعدات بالسرعة القصوى وبأفضل طريقة حضارية ممكنة، لتبعد

عنهم أي شعور بالاستجداء أو بالهرج. وكنا نقرأ في ملامح وجهه ونبرة صوته الألم الذي كان يعتصر قلبه، وهو يردّد إن الجنوبيين وسكان الضاحية تضرروا جميعاً، حتى الذين لم تصب منازلهم بضرر مباشر. وكانت قناعة دولة الرئيس «الإنسان» إن التهجير الذي عانوه والخوف على عائلاتهم واضطرابهم للقبول باللجوء إلى المدارس أو إلى بيوت أقربائهم وأصدقائهم بعد ما تركوا بيوتهم العامرة وأراضيهم الزراعية، قد مسّهم في الأعماق، وولّد لديهم شعوراً بالألم (حتى ولو كان على ممسحة على باب بيت أحدهم إعتاد عليها وفقدوها) لا تداويه أية مساعدات مهما بلغت قيمتها، وهو كان يكرّر أهمية إعطاء صاحب الحق حقه، وانه من الظلم التعويض على من لا يستحق لأن ذلك قد يحرم صاحب الحق لأن الأموال الموهوبة هي أمانة في أعناقنا وهي محدودة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لدى مناقشة الوضع في الضاحية الجنوبية، تطرّق دولة الرئيس إلى نقطتين أساسيتين هما:

أولاً: الحوافز الإضافية

من المعروف أن السكن في الضاحية هو ضمن مبانٍ متعددة الطبقات والشقق، وإن المساعدة التي تعطى للمنزل المتهدّم قد لا تكون كافية لبناء شقة واحدة، فضلاً عن

كلفة الأساسات والأقسام المشتركة، فقرّر دولة الرئيس أن تعطى لجمعية مالكي البناء مساعدة لإعادة بناء الأقسام المشتركة، ولم يكتف بذلك بل هو أراد تحقيق أمنية إعادة بناء الأبنية المتهدمة في ضاحية بيروت الجنوبية فطلب أن تلحظ آلية العمل تقديم مساعدة إضافية بخمسين مليون ليرة لبنانية لجمعية مالكي كل بناء متهدم تقوم بإعادة بنائه، وهذا ما ساعد العديد على إعادة اعمار أبنيتهم التي هدمها القصف الإسرائيلي.

وأكثر من ذلك شدّد دولته على ألا يكون احد المالكين حجر عثرة لجهة إعادة البناء بحيث يتوجب على كل من يقبض المساعدة عن أضرار وحدته المهدمة أن يشارك في إعادة البنين أو أن يتنازل عن حقه للجمعية بالحصول على رخصة البناء في حال قرر شراء أو بناء شقة أخرى خارج البناء المتهدم.

ثانياً : في الترميم الإنشائي

إن القصف الإسرائيلي لا سيما في الضاحية الجنوبية، أدّى إلى هدم العديد من الأبنية، وتضرّر آلاف الوحدات السكنية التي تطلّبت ترميماً تفاوتت تكاليفه حسب نوع وحجم الضرر. وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا المجال إلى أن العديد من الأبنية (وإن لم تكن قد تهدّمت كلياً)،

تضررت بما تجاوز إجراءات الترميم العادي لها، في ضوء ما أصاب بعض أجزائها من تصدّع وتهدم. وعليه، لم يعد ممكناً الاكتفاء بترميم عادي للبناء حفاظاً على سلامة السكان. فطلب دولة الرئيس ألا يُترك الأمر على عاتق السكان بمفردهم، أي الاكتفاء بالمساعدة المالية عن الشقة المتضررة كأنها ترميم عادي، بل طلب أن تُلحظ آلية العمل إعادة بناء الأجزاء الإنشائية المصابة على نفقة الدولة. وقد تمّ ترميم (١٦٣) مبنى في الضاحية الجنوبية لبيروت ترميماً إنشائياً من أصل ٢٦٧ مبنى «تضرر إنشائياً» موزعاً على ٩١ مبنى «هدم كلياً»، و١٧٦ مبنى «متضرراً» استوجب هدماً كاملاً أو جزئياً لطابق أو لطابق كاملة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لو لم يُنفذ الترميم الإنشائي بالشكل الصحيح وعلى نفقة الدولة، لكان العديد من الشقق قد رُمّ بطريقة غير سليمة وبما لا يؤمن السلامة العامة للمبنى أو لشاغليه.

ثالثاً : في أعمال طوارئ الجسور والطرق وترميم المباني الحكومية والمدارس:

إن ما قامت به شركة «خطيب وعلمي» بصفتها استشاري الهيئة العليا للإغاثة من جهود في إعداد

الدراسات وإجراء المعاينات الميدانية بخصوص متابعة إزالة وتقدير الأضرار الناتجة عن العدوان الإسرائيلي في تموز . آب ٢٠٠٦ يدعو إلى الإعجاب والفخر. كما أن متابعة الاستشاري وانجازه لكل ما يتعلق برفع الأنقاض، وإيجاد طرق مؤقتة بديلة عن تلك التي قصفت خلال الحرب، لا سيما الجسور والممرات السفلية و / أو العلوية، إضافة إلى شبكات البنى التحتية والترميم الإنشائي للأبنية المتصدعة، وصولاً إلى إحصاء الأضرار من تهديم للأبنية وترميم عادي لها في كل لبنان، خاصة في مناطق الجنوب والبقاع الغربي والضاحية الجنوبية، بالإضافة إلى ترميم المدارس التي استقبلت النازحين، يدعو أيضاً إلى التقدير.

وكان هذا العمل يتطلب تنسيقاً وتعاوناً بين كل من وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة المهجرين ومجلس الجنوب والصندوق المركزي للمهجرين وهي أعمال مجيدة ومشرفة أملاها الواجب الوطني والضمير المهني أولاً وأخراً.

وببين الجدول رقم (٢) المرفق الخاص في صلب هذا الكتاب / التقرير ملخصاً عن الأعمال والأشغال العاجلة التي نفذتها الهيئة العليا للإغاثة مباشرة في مجالات رفع الأنقاض والترميم الإنشائي وكلفة التحويلات والبنى التحتية لمواجهة آثار عدوان تموز ٢٠٠٦.

وقد بلغت القيمة التي التزمت بها الهيئة العليا للإغاثة لإنجاز أعمال الإغاثة المستعجلة الشاملة لعمليات الهدم ورفع الأنقاض وترميم المباني المصابة بالأضرار الإنشائية كما المباني الحكومية والطرق البديلة والتحويلات للجسور المهتمة مبلغاً « يقدر بحوالي ١٢٣ مليون دولار أميركي. هذا المبلغ لا يتضمن قيمة التقديرات الغذائية والمحروقات ومواد التنظيف الفورية والدورية الموزعة من قبل الهيئة للنازحين ومبالغ المساعدات المدفوعة لذوي الشهداء والمصابين في مختلف المناطق اللبنانية والمقدرة بحوالي ٨٦ مليون دولار أميركي.

رابعاً : الوحدات السكنية المتضررة

وما أن صدر القرار رقم ١٣٠ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٦ ورقم ١٤٦ بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٦ للذان وضعاً آلية العمل في جميع المناطق اللبنانية موضع التنفيذ، حتى بدأت فرق العمل في إجراء الكشوفات الميدانية والمباشرة بأعمال التدقيق والتحقق المكتنية، ومن ثم إصدار ملفات المساعدات للجهات الرسمية المعنية لصرفها للمستفيدين.

ولم تكن قد انقضت عشرة أيام على بدء العمل حتى صدرت القرارات الأولى بصرف المساعدات لبعض المتضررين، واستمر العمل وتواصلت الجهود من قبل كل

الإدارات والمجالس تحت قيادة ورقابة دولة الرئيس مباشرة ، يساعده في ذلك مستشاروه والهيئة العليا للإغاثة.

وبالفعل لم تكن قد انقضت سنتان على بدء هذا العمل الماراثوني، حتى كان أصحاب عشرات الألوف من الوحدات السكنية قد حصلوا على المساعدات المالية وقاموا بترميم وحداتهم أو أعادوا بناءها في القرى والمدن التي تضررت. ولقد واجهتنا خلال هذه العملية الضخمة مشاكل ومصاعب كثيرة، منها أوضاع العقارات والأبنية المشادة عليها لجهة عدم مطابقتها للقوانين والأنظمة المرعية، وصعوبة الحصول على كل المستندات المطلوبة وعدم وجود مسح نهائي في بعض المناطق وعدم وجود تراخيص للبناء في الكثير من الأبنية المدمرة أو المتضررة. أضف إلى ذلك فقدان أو تلف العديد من السجلات في بعض البلديات الخ..... وكانت توجيهات دولته واضحة وجلية لعمل كل ما يلزم لمعرفة أصحاب الحقوق وبالوسائل المناسبة لصرف المساعدات لهم.

ويمكن القول قياساً على ما جرى في العديد من البلدان التي تعرضت لاعتداءات أو كوارث طبيعية مشابهة، وهي تمتلك إمكانيات تفوق تلك التي في متناول الدولة اللبنانية، أن ما قامت به الجهات المختصة حول مواجهة

ما حصل وصرف المساعدات للمتضررين يعتبر إنجازاً كبيراً سواء لناحية إحصاء الأضرار وإصلاحها ولصرف المساعدات لمستحقيها ضمن فترة زمنية معقولة، حسب التوزيع الجغرافي ودرجة الضرر الوارد تفصيله في المستنديين المرفقين العائدين للمساعدات المقررة لمتضرري مدن وبلدات محافظتي الجنوب والنبطية والبقاع الغربي وبلدات الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت حتى تاريخ ٢٠٠٩/١١/٣٠.

من جهة أخرى، ولمعالجة مشكلة الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة فقد عملت الهيئة على وضع إطار يوضح حدود وكيفية معالجة هذه المشكلة الهائلة بما يضمن أن يصار إلى إعادة بناء وترميم تلك الوحدات السكنية بطريقة شفافة تضمن وصول الأموال إلى مستحقيها بأسرع وسيلة ممكنة وبعيدا» عن الهدر.

واستناداً إلى القرارين لتنظيم آلية المساعدات لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة فقد صرف منها لغاية تشرين الثاني ٢٠٠٩ حوالي ٧٢٦ مليون دولار أميركي وذلك من أصل ما توجب في هذا الصدد وحتى نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ والبالغ حوالي ٨٠٩ مليون دولار أميركي لتغطية أضرار ١١٥,٢٣١ وحدة متضررة موزعة أضرارها

على ١٢,٧٦١ وحدة هدم كامل، ١,٥٣٠ وحدة هدم جزئي و ١٠٠,٩٤٠ وحدة ترميم.

وهي تشمل ما تم تبنيّه من الدول المانحة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والعراق والبحرين وإندونيسيا وكذلك الجمهورية اللبنانية التي تحمّلت خزينتها قرابة ٣١٢ مليون دولار (وقد تم تسديد حوالي ٨٠٪ من أصله) من مجموع أكلاف الترميم وإعادة البناء مع الإشارة إلى أن هذه المبالغ لا تشمل ما تكفّلت به دولة قطر لجهة إعادة بناء أربع بلدات كبيرة (عين الشب، بنت جبيل ، الخيام وعيناتا) وما تكفّلت به الجمهورية العربية السورية من إعادة إعمار للوحدات المهدّمة في بلدي القليلة وقانا في الجنوب اللبناني.

ويبيّن الجدول رقم (١) المرفق ملخصاً للوحدات التي صدرت التوصية بالمساعدة عن أضرارها وذلك لغاية نهاية العام ٢٠٠٩.

المساعدات التي تلقاها لبنان اثر عدوان تموز و التي ساهمت في عملية إعادة الإعمار.

المملكة العربية السعودية: ٥٥٠ مليون دولار.

بادرت المملكة العربية السعودية وبتوجيهات من جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز الى تقديم المساعدة للبنان اثر عدوان اسرائيل في تموز ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ٥٥٠ مليون دولار خصص لاعادة اعمار ٢٠٨ قرى في الجنوب ومناطق لبنانية اخرى اضافة الى تبني اعادة بناء ٣٦ مبنى مدمر في الضاحية الجنوبية وهو ما يمثل تمويل اعادة اعمار خمسة وخمسون الف ومئة وواحد وتسعون وحدة سكنية (٥٥,١٩٠ وحدة سكنية) اضافة الى اصلاح البنى التحتية المدمرة جراء العدوان الاسرائيلي بالاضافة الى الاسهام في كلفة اعمال الاغاثة العاجلة وتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية في مختلف المناطق اللبنانية (في هذا السياق اودعت المملكة العربية السعودية مبلغ بقيمة مليار دولار اميركي لدى مصرف لبنان لدعم الاستقرار النقدي في لبنان).



• خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مستقبلا الرئيس السنيورة اثر عدوان تموز ٢٠٠٦.

دولة الكويت: ٣١٥ مليون دولار.

بادرت دولة الكويت وبتوجيهات من اميرها الشيخ صباح الاحمد الصباح الى تقديم المساعدة للبنان اثر عدوان اسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ٣١٥ مليون دولار خصص لاعادة اعمار ٢٤ قرية في الجنوب و ٩ مباني مدمرة في الضاحية الجنوبية اي ما يقارب عشرة الاف وتسعمائة وسبعة وخمسون وحدة سكنية (١٠,٩٥٧ وحدة سكنية) اضافة الى اصلاح البنى التحتية المدمرة جراء العدوان الاسرائيلي بالاضافة الى الاسهام في كلفة اعمال الاغاثة العاجلة وتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية في مختلف المناطق اللبنانية (في هذا السياق اودعت دولة الكويت مبلغ بقيمة نصف مليار دولار اميركي لدى مصرف لبنان لدعم الاستقرار النقدي في لبنان).



• امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح مستقبلا الرئيس السنيورة اثر عدوان تموز ٢٠٠٦.



دولة قطر: ٣٠٠ مليون دولار.

بادرت دولة قطر بتوجيهات من أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى تقديم المساعدة للبنان على مواجهة اثار العدوان الاسرائيلي وقد تبرعت لذلك بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار. و تولت دولة قطر عملية الانفاق وذلك لاعادة اعمار اربع بلدات في الجنوب اللبناني وهي: بلدات الخيام- بنت جبيل- عيتا الشعب- عيناتا وكذلك دفع بعض المساعدات الاخرى التي تولت القيام بها.

• الرئيس السنيورة الى جانب امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لدى زيارته الضاحية الجنوبية اثر عدوان تموز والى جانبه الرئيسان اميل لحود ونبيه بري وشخصيات سياسية.



الإمارات العربية المتحدة : ١٠٢ مليون دولار.

تولت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيهات من رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مساعدة لبنان في أكثر من مجال حيث بلغت قيمة ما تبرعت به دولة الإمارات مبلغ ١٠٢ مليون دولار، شملت المساعدات الإنسانية وتمويل مشروع نزع الألغام وإعادة اعمار الوحدات السكنية المدمرة، وترميم وصيانة وبناء مدارس ومشروع الكتاب المدرسي ومساعدات للصيادين في الازعاجي ومساعدات في عين الحلوة وشراء مولدات كهربائية وإنشاء مستشفى الشيخ خليفة بن زايد ومساعدات صحية أخرى متعددة .

الجدير ذكره أيضاً، أن دولة الإمارات قد ساعدت لبنان أيضاً عبر تقديمها تجهيزات ومعدات للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

• رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان مستقبلا الرئيس فؤاد السنيورة.

سلطنة عمان: ٥٠ مليون دولار .

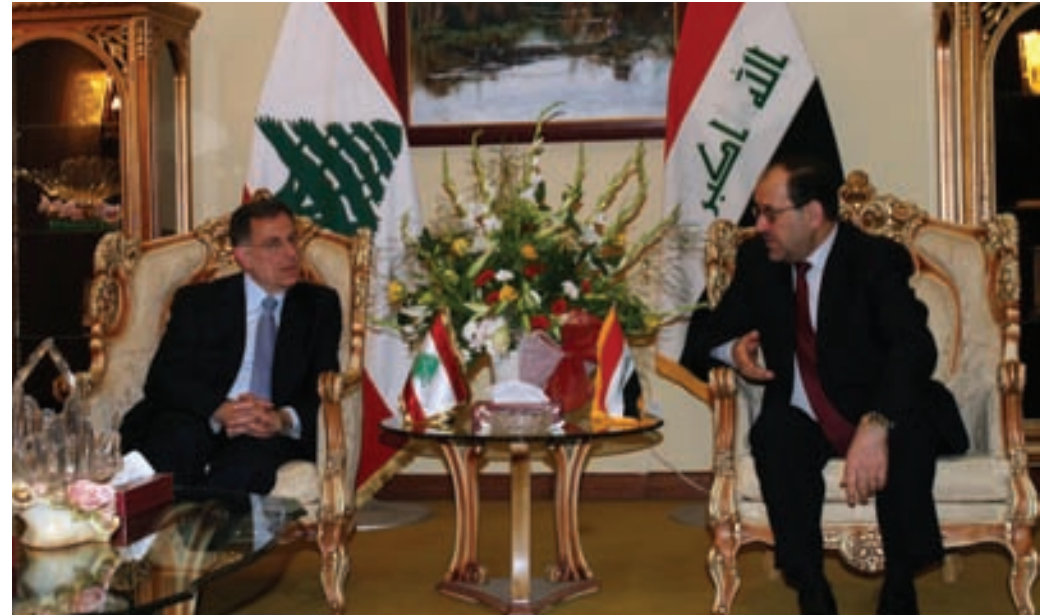
بادرت سلطنة عمان وبتوجيه من جلالة السلطان قابوس بن سعيد الى تقديم المساعدة للبنان في اكثر من مجال ومفترق وهي قد خصصت مبلغ ٥٠ مليون دولار لهذه الغاية خصصت لاعادة اعمار ٣١ قرية في الجنوب وجبل لبنان وثلاثة ابنية في الضاحية الجنوبية وهو ما يمثل تمويل اعادة اعمار خمسة الاف واربعماية و خمسة وخمسون وحدة سكنية (٥,٤٥٥ وحدة سكنية) بالاضافة الى تمويل تنفيذ بعض المشاريع الانمائية في عدد من المناطق اللبنانية ولا سيما مدرستين نموذجيتين في طرابلس وصيدا.



• السلطان قابوس بن سعيد مستقبلا الرئيس السنيورة في مسقط .

دولة العراق: ٣٥ مليون دولار .

بادرت دولة العراق في مساعدة لبنان رغم ظروف العراق الصعبة وقد خصصت لذلك مبلغا وقدره ٣٥ مليون دولار خصصت لاعادة اعمار ٤ قرى في الجنوب الفان ومائتي وواحد وسبعون وحدة سكنية (٢,٢٧١ وحدة سكنية) وكذلك الاسهام في كلفة اعمال الاغاثة العاجلة.



• رئيس الحكومة العراقية نور المالكي مستقبلا الرئيس السنيورة في بغداد .



• الرئيس المصري حسني مبارك مستقبلاً الرئيس فؤاد السنيورة .

جمهورية مصر العربية: ١٥,٤ مليون دولار .

بادرت جمهورية مصر العربية الى تقديم المساعدة للبنان والوقوف الى جانبه وذلك عملاً بتوجيهات من الرئيس محمد حسني مبارك وقد تولت انفاق نحو ١٥,٤ مليون دولار خصصت لاعادة بناء خزانات الفيول اويل المدمرة في محطة توليد الكهرباء في معمل الجية وكذلك في اقامة وتشغيل مستشفى ميداني في مدينة بيروت.



• الرئيس السنيورة خلال افتتاح جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز الى جانب ملك الاردن عبد الله الثاني والرئيس السوري بشار الاسد .

الجمهورية العربية السورية: اعادة اعمار المنازل المدمرة في قريتي قانا والقليله .

بادرت الجمهورية العربية السورية الى المساهمة في مساعدة لبنان اثر العدوان الاسرائيلي عبر توليها اعادة اعمار الوحدات السكنية المدمرة في قريتي قانا والقليله (٥٦٠ وحدة سكنية).

مملكة البحرين: ٣ ملايين دولار.

بادرت مملكة البحرين بتوجيه من صاحب الجلالة ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى مساعدة لبنان اثر العدوان الاسرائيلي وقد خصصت لذلك مبلغ ثلاثة ملايين دولار وحددت انفاقها لاعادة بناء قرية دير قانون العين في الجنوب اللبناني (٣٥٣ وحدة سكنية).



• ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مستقبلا الرئيس السنيرة في المنامة .

الجمهورية الإيرانية: إعادة بناء مدارس و جسور و إنشاء و إصلاح طرق في البقاع و الجنوب .

ساهمت الجمهورية الإيرانية في مساعدة لبنان في ورشة اعادة الاعمار وقد كلفت الهيئة الإيرانية للاعمار القيام بهذه الأعمال في لبنان وقد تولت الهيئة إعادة اعمار عدد من الجسور بين البلدات والقرى اللبنانية إضافة إلى المساعدة في ترميم بعض المدارس وإعادة تأهيل بعض الطرق في البقاع والجنوب ومنهم طريق بعلبك _ التوفيقية في البقاع .



• الرئيس فؤاد السنيرة مجتمعا إلى الرئيس الإيراني احمدي نجاد خلال القمة الاسلامية في مكة عام ٢٠٠٥ .



اعادة بناء احد الجسور التي دمرها العدوان

ساهم العديد من الدول في تقديم المساعدات العينية للبنان اثر عدوان تموز اضافة الى أن عددا كبيرا من المؤسسات ورجال الأعمال والشخصيات اللبنانية والعربية سارعت إلى مد يد العون والمساعدة في عملية إعادة الاعمار حيث تولوا المساعدة في إعادة اعمار عدد كبير من الجسور والأبنية والمؤسسات التي تم تبنيتها من قبل هذه الشخصيات والمؤسسات وهذا ما ساهم في دفع وتسريع عملية إعادة الاعمار.

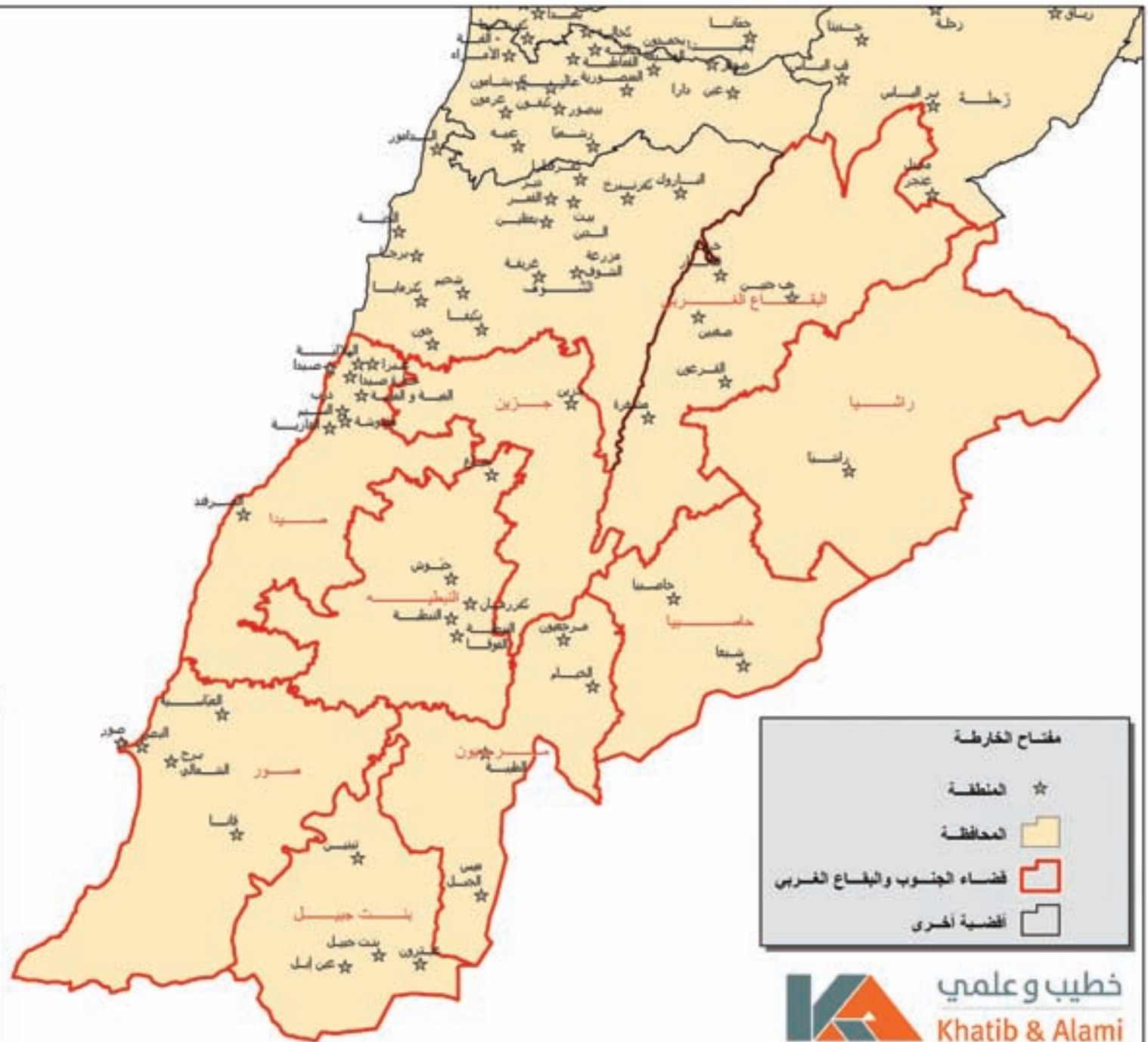
الأضرار المشمولة بالقرار ١٣٠ / ٢٠٠٦

ملخص إصدارات المساعدة لمتضرري محافظتي الجنوب والنبطية وقضائي راشيا والبقاع الغربي ضمن نطاق عمل مجلس الجنوب:

البقاع الغربي	محافظه الجنوب	محافظه النبطية
• قضاء راشيا	• قضاء صور	• قضاء بنت جبيل
• قضاء البقاع الغربي	• قضاء صيدا	• قضاء النبطية
	• قضاء جزين	• قضاء مرجعيون
		• قضاء حاصبيا

ملخص إصدارات المساعدات للمتضررين حتى ٢٠٠٩/١١/٣٠ في محافظتي الجنوب والنبطية وقضائي راشيا والبقاع الغربي

القضاء	عدد البلدات	عدد وحدات الهدم	عدد وحدات الهدم الجزئي	عدد وحدات الترميم	عدد الوحدات الإجمالي	القيمة المستحقة حسب الإدارة ل.ل.	القيمة الموصى بها حسب المدقق ل.ل.	المبلغ الإجمالي مع مساعدة الأثاث ل.ل.
راشيا	٨	-	-	١١١	١١١	١٠٥,٦١٤,٠٠٠	١٠٨,٩٤٤,٠٠٠	١١١,٥٦١,٠٠٠
البقاع الغربي	١١	٢٢	٥	١٨٢	٢٠٩	١,٦٨٢,٨٥٦,٠٠٠	١,٥٠٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٧٣٢,٦٤٣,٨٠٠
بنت جبيل	٣٣	٢٦٠	٦٩٥	١٤,٥٦٦	١٧,٨٦١	٢٢٥,٤٣٠,٦٢١,٠٠٠	٢٢٠,٩١٢,٤٦٨,٧٥٤	٢٥٨,٦٢٢,٢٩٥,٩٠٤
النبطية	٤٣	٦٧٣	٤٥	١٤,٨٤٩	١٥,٥٦٧	٦٥,٦٠٩,١٤٢,٠٠٠	٦٣,١٢٠,٩٤٩,٠٣٥	٧١,٥٨٥,٦٧٧,٢٣٥
مرجعيون	٣٠	١٠٩٦	٢٨٤	١٣,١٢٩	١٤,٥٠٩	١٠٥,٧٤١,٣٨٥,٠٠٠	١٠٩,١١٦,٧٤٦,٦٩٥	١٢٦,٢٢٢,٣٧٢,٥٥٩
حاصبيا	١٧	٦٩	٣١	١,٤٦١	١,٥٦١	٥,٨٤٣,٩٦٨,٠٠٠	٦,٣٥٢,٨٥٠,٠٠٠	٧,٢٤٧,٨٧٢,٨٠٠
صور	٧٥	٢٣٨٢	٣٥٨	٢٦,١٣٣	٢٨,٨٧٣	٢١٨,٤٩٩,٩٧٩,٠٠٠	٢٠٤,٩٨٠,٨٦٩,٧٣٠	٢٣٦,٢٤٨,٧٣٩,٤٨٦
صيدا	٤٢	٩٦	٢٨	٢,٥٩٧	٢,٧٢١	١٠,٥٧٢,١٤٠,٠٠٠	٩,٦٩٢,٣٧٨,٨٧٥	١٠,٩٠٠,١٧٤,٢٧٥
جزين	٩	١٠	-	٢٥٠	٢٦٠	٧٨٤,٩٨٨,٠٠٠	٧٩٧,١٧٥,٠٠٠	٨٨٦,٥٥٩,٦٠٠
المجاميع	٢٦٨	٦٩٤٨	١٤٤٦	٧٣٢٧٨	٨١,٦٧٢	٦٣٤,٢٦١,٦٩٣,٠٠٠	٦١٦,٥٨٦,٠٨٢,٠٨٩	٧١٣,٥٥٧,٨٩٦,٦٤١
						\$ ٤٢٠,٧٣٧,٤٤١	\$ ٤٠٩,٠١٢,٣٢٦	\$ ٤٧٣,٣٣٨,٦٣١



ملخص إصدارات المساعدات للمتضررين حتى ٢٠٠٩/١١/٣٠ في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت ضمن نطاق عمل وزارة المهجرين و الصندوق المركزي للمهجرين:

البلدة	هدم	هدم جزئي	ترميم	عدد الوحدات الإجمالي	المبلغ الإجمالي ل.ل.
برج البراجنة	٥٩٦	٧	٢١٣٤	٢٧٣٧	٤٩,٨٦٨,٤٥٣,٦٠٠
بطشاي	-	-	٣	٣	٨,٢٥٠,٠٠٠
بعبد	-	-	٣٥	٣٥	١٢٧,٩٤٨,٠٠٠
تحويلة الغدير	-	-	٩	٩	٢٧,٤٤١,٤٠٠
حارة الامراء	-	-	٢٣٨	٢٣٨	٨٤٩,٤٨١,٠٠٠
حارة الست	-	-	١	١	١,٦٤٠,٠٠٠
حارة العمروسية	-	-	١	١	٣,٧٠٠,٠٠٠
حارة القبة	-	-	٣٣	٣٣	٨٣,٨١٥,٦٠٠
حارة حريك	٤٤٩١	٣٥	١٤,٢٥٣	١٨,٧٧٩	٣٥٤,٥٢٩,٨٨٩,٢١٦
حدث بعبد	٨٣	-	١,٠٦٦	١,١٤٩	٦,٨٩٨,٥٢٦,٨٠٠
الشويقات	٣٣	١	١١	٤٥	٣,٠٠٨,٧٧٠,٦٠٠
الشيخ	٣٠٥	٤	٣٩٨١	٤٢٩٠	٣٧,٨٥٨,٠٩٨,٠٠٠
العمروسية	-	-	٧٧	٧٧	٣٨٩,٣٧٧,٨٠٠
الغبيري	-	-	٤٠	٤٠	٣,٣٢١,٣٩٨,٢٠٠
الليكة	-	-	١٤	١٤	٨١,٤٥٣,٤٠٠
مريجة بعبد	-	-	١٠٠	١٠٠	١٦٠,٣٠٢,٠٠٠
وادي شحرور	-	-	٢٣	٢٣	٩٥,٤٨٨,٢٠٠
وادي شحرور السفلي	-	-	٢٦	٢٦	١٣٧,١٤٣,٢٠٠
المجاميع					
١٨	٥٥٠٨	٤٧	٢٢٠٤٥	٢٧٦٠٠	٤٥٧,٤٥١,١٧٧,٠١٦
\$ ٣٠٣,٤٥٠,٢٠٠					

الأضرار المشمولة بالقرار ١٤٦ / ٢٠٠٦



زيارة ميدانية في الضاحية الجنوبية
لمدينة بيروت

محافظة جبل لبنان
الضاحية الجنوبية



الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت



٤



٤



جسور مدمرة أعيد إعمارها



جسر الدامور



نفق الناعمة



نفق السمديات



جدول رقم (١): تقرير إحصائي بعدد الوحدات السكنية وأماكنها ونوعية الضرر اللاحق بها والمساعدات

الواجب تقديمها لأصحابها والتي تمت الموافقة عليها لتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١

تقرير إحصائي بعدد الوحدات السكنية وأماكنها ونوعية الضرر اللاحق بها والمساعدات الواجب تقديمها لأصحابها والتي تمت الموافقة عليها لتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١								
مناطق	البلدة	هدم	هدم جزئي	ترميم	عدد الوحدات الإجمالي	المبلغ الإجمالي	قيمة الدفعة الأولى	قيمة الدفعة الثانية
الجنوب	٢٧٤	٧,٠٤٥	١,٤٥٠	٧٣,٣٦٤	٨١,٨٥٩	٧١٧,١٦٩,٤٢١,٢٥٩ .ل.ل	٤٦٤,٩٠١,٥٦٢,٦١٩ .ل.ل	٢٣٦,٥٩٧,٥٩٣,٩٤٠ .ل.ل
مناطق اخرى	٧١	٣٣٠	٤٣	٥,٤٢١	٥,٧٩٤	٤٢,١١٣,١٣٥,٢١٢ .ل.ل	٣٠,٧٣٩,٦٧١,١١٢ .ل.ل	٦,٧٣٣,٦٤٥,٤٠٠ .ل.ل
الضاحية	٢٥	٥,٥٠٨	٠	٢٢,١١٩	٢٧,٦٢٧	٤٦٤,٣١٨,٦٥٨,٢٠٧ .ل.ل	٢٩١,٠٥٢,٥٣١,٩٠٧ .ل.ل	١٣٧,٣٦٠,٧٣٥,٣٠٠ .ل.ل

المرفق رقم ٢: مُلخص عقود أعمال نفذتها الهيئة العليا للإغاثة مباشرة لمواجهة آثار عدوان تموز ٢٠٠٦

أعمال الإغاثة المباشرة لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي
لم تنتقض أيام معدودة على إنتهاء العدوان الإسرائيلي حتى برزت الحاجات الملحة لتسهيل عودة النازحين إلى منازلهم في الجنوب وفي الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت مما استدعى وجود طرق بديلة عن الجسور المدمرة على طول الأوتوستراد الساحلي الشمالي والجنوبي وتحويلات لمسارات الطرق جرى تنفيذها بالسرعة الممكنة وبالموازاة مع دراسات الهندسية الأولية. وبلغت قيمة عقود تنفيذها حوالي ٤٢ مليون دولار أميركي.

نظرا لتزامن إخلاء المدارس من النازحين مع بداية العام الدراسي تبنت الهيئة العليا للإغاثة ترميم أضرار لحقت ب ٣٨٨ مدرسة رسمية من جراء إستخدامها كملجأ ومسكن مؤقت لهؤلاء النازحين.

قامت الهيئة العليا للإغاثة بتلزييم رفع أنقاض المباني المهدامة وفتح الطرقات وذلك تسهيلا» لوصول النازحين

إلى مساكنهم الأصلية في شوارع الضاحية الجنوبية كما في بلدات الجنوب والبقاع. وقد بلغت قيمة عقود تنفيذها حوالي ٣٠ مليون دولار أميركي في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت وحوالي ٣٤ مليون دولار أميركي في الجنوب وباقي المناطق اللبنانية.

تلبية لدعوة نقابة المهندسين في بيروت، فقد كلّفت الهيئة العليا للإغاثة الإستشاري خطيب وعلمي المشاركة في إجتماعات النقابة الخاصة بكيفية معالجة الأبنية التي تشكل أضرارها خطرا» على السلامة العامة والتي تبين من الإحصاءات الميدانية أن عددها في الضاحية الجنوبية يتعدى المئات.

وقد تقدّم الإستشاري خطيب وعلمي بخطة تنفيذية تهدف إلى كشف ميداني تتبّعه دراسة هندسية تقييمية للمخاطر التي يشكّلها وضع كل مبنى مصاب بضرر إنشائي.

وبنتيجة الإحصاء الميداني تبين إن عدد هذه المباني هو ٢٦٧ مبنى مصاباً بأضرار إنشائية يتوزع وضعها من هدم لطابق أو طوابق إلى هدم لكامل المبنى. وقد بلغت قيمة عقود الهدم الفني للمباني الغير مدمرة كليا حوالي ٣ ملايين دولار أميركي وأعمال الترميم الإنشائي للأبنية غير المدمرة كليا» حوالي ٧ ملايين دولار أميركي.

وتحاشيا لمخاطر الترميم الإنشائي من قبل المالكين، وحرصا» على السلامة العامة، فقد تبنت الهيئة العليا للإغاثة كامل تكاليف إعادة بناء ما تهدم وعلى مسؤوليتها الخاصة وذلك من خلال تلزييم الأعمال والمتابعة ومراقبة التنفيذ، ما عدا عدد محدود من الحالات التي قام المالكون أنفسهم وعلى مسؤوليتهم الخاصة بترميم ما تهدم من أبنيتهم.

جدول رقم (٢) : الأعمال والأشغال العاجلة المنفذة من قبل الهيئة العليا للإغاثة في مجالات رفع الأنقاض والترميم الإنشائي وكلفة التحويلات والبنى التحتية

وصف البند	عدد الملفات أو العقود	قيمة العقود ليرة لبنانية	قيمة العقود دولار أميركي	ملاحظات
رفع أنقاض - هدم - إزالة أنقاض - أسوار حماية للعقارات	32	51,060,006,100	33,010,616.81	تدقيق الكمية 3168866 م ³ المنفذة من قبل مجلس الجنوب
أعمال الترميم الإنشائي للأبنية المتضررة في الضاحية الجنوبية وعددها (١٦٣) مبنى	33	10,099,668,088		
مباني حكومية	19	1,707,821,790	285,105.98	
إصلاح أضرار مدارس رسمية جراء حرب تموز ٢٠٠٦ (٣٨٨ مدرسة)	75		4,980,903.83	
أشغال طرق (مجموعات ٢ - ٣ - ٤ - ٥)	23	39,238,737,481		
أشغال طرق وجسور ومختلف	148	17,716,782,197	907,640.50	
تحويلات	57	5,818,842,696		
المجموع	387	125,641,858,352	39,184,267.12	
المجموع الكلي (ل.ل.)			184,712,141,035.40 ل.ل.	
المجموع الكلي (US \$)			\$ 122,528,783	

إجراءات مواجهة أحداث مخيم نهر البارد ٢٠٠٧

تقرير عن مواجهة أضرار أحداث مخيم نهر البارد ٢٠٠٧

اندلعت أحداث مخيم نهر البارد بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٧ وسرعان ما انتشرت لتشمل المخيم ومحيطه، وبقيت مستمرة أربعة أشهر، مخلفة ليس فقط الشهداء والضحايا والأضرار المادية الكبيرة، بل وأيضا نزوحاً بشرياً كبيراً لقرابة ثلاثين ألف شخص، أكثرهم من الفلسطينيين الذين قصد معظمهم مخيم البداوي الموجود بالقرب من منطقة الاشتباكات والمناطق المحيطة والقريبة، كماوى مؤقت ريثما تهدأ المعارك المحتدمة.

لقد شكّلت مواجهات نهر البارد أول تحدّي داخلي لسيادة لبنان وهيبة الدولة اللبنانية منذ تاريخ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٩١.

وقد خاض الجيش اللبناني الباسل أعنف وأقسى المعارك منذ تاريخ استقلال لبنان وتحمل أكبر عدد من الخسائر البشرية منذ تاريخ تأسيسه.

ولقد واجه لبنان مجتمعاً خطر الإرهاب والتطرّف وتحرك الرئيس فؤاد السنيورة بشكل حازم لاحتواء تلك الظاهرة التي لو تمّ لها النجاح لتحوّلت بعض مناطق لبنان إلى بؤر متطرّفة أمنياً ودينياً تهدّد أمن الوطن واستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد عكست فداحة الأحداث الأليمة مدى التنظيم لدى العصابات الإرهابية.

ولقد كان خيار خوض المعركة العسكرية في مخيم نهر البارد قراراً صعباً وذلك لأثاره الإنسانية على سكان المخيم والجوار ولما قد يلحق من تدمير للمساكن وضرر للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبسبب خطورة الوضع وآثاره السلبية على المجتمع الفلسطيني، أطلق الرئيس السنيورة شعار "الخروج مؤقت، الرجوع مؤكد والإعمار محتمّ" تحت سيادة الدولة اللبنانية إيماناً منه بضرورة تحمّل لبنان والمجتمع الدولي بأكمله مسؤولية التصدّي للإرهاب والتطرّف.

وقد لاقى توجّه الرئيس السنيورة هذا، صدىً إيجابياً لدى المجتمع الفلسطيني لإيمانه بأهمية وضرورة اقتلاع جذور تلك الظاهرة.

كما تلقى الرئيس السنيورة دعماً سياسياً معنوياً من قبل عدد كبير من الفرقاء السياسيين في لبنان والأشقاء العرب والدول الغربية والصديقة مع التزام أغلبية الدول بدعم إعادة إعمار المخيم بعد انتهاء الأحداث.

وقد جرى دفع مليوني ليرة لبنانية لكل عائلة من مخيمي البارد والبداوي مُسجّلة على لائحة الأورنوا، وبلغت المساعدة الإجمالية ١٢ مليون دولار أميركي إلترمت بها المملكة العربية السعودية حيث قامت الهيئة بتوزيعها على العائلات المقيمة في مخيمي نهر البارد والبداوي على أن يصار إلى تسلمها من المملكة في وقت لاحق.

وبنفس العزيمة والمثابرة التي واجه فيها حرب تموز ٢٠٠٦ وتدابيراتها تحرّك فوراً دولة الرئيس فؤاد السنيورة،

إذ ما كادت الأحداث تتدلع حتى دعا إلى اجتماعات عديدة ومكثفة يومية وبعد ذلك أقلها أسبوعية كانت تعقد لمتابعة هذا الأمر وقد شملت إلى جانب لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والمسؤولين الفلسطينيين والاتحاد الهندسي الفلسطيني، الهيئة العليا للإغاثة وشركة «خطيب وعلمي» بصفتها استشاري هذه الهيئة، والجيش والاونروا بصفتها الجهة المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي.

وكانت توجيهات دولة الرئيس خلال هذه الاجتماعات تركز بدرجة أولى على أهمية وكيفية معالجة النواحي الإنسانية والاجتماعية التي تطل أوضاع الفلسطينيين، سواء منهم النازحين من مخيم نهر البارد أو المقيمين في مخيم البداوي الذي استقبل خلال أيام معدودة، آلاف العائلات الفلسطينية، دون أن يغفل دولة الرئيس في كل اجتماع عن دعوة المعنيين بالأمر للتعاون والعمل معاً بالتنسيق مع الجيش اللبناني وممثلي الفلسطينيين، من أجل إعداد الخطة المطلوبة للمباشرة بأعمال إعادة الإعمار، بدءاً من اليوم الأول، لا بل بدءاً من الساعة الأولى من انتهاء الأعمال العسكرية، وكذلك لتأمين المساكن المؤقتة للعائلات النازحة إلى أن تتم إعادة إعمار مخيم نهر البارد. ولقد جرى التركيز على إعداد برامج العمل الزمنية

التي تفصل أنواع الأعمال المطلوبة من كل جهة، والمدد الزمنية المرتقبة لكل عمل مع تحديد المسؤول المباشر عن تنفيذه، ولا سيما في مجالات أعمال الإغاثة للنازحين وتدبير السكن والمساعدات الموزعة عليهم وتأمين تلك المساعدات من الدول الواهبة.

أما بالنسبة إلى أهالي البلدات المحيطة بمخيم نهر البارد، فقد تم إعداد اللوائح الخاصة لمساعدتهم بمعرفة مخاتير البلدات حيث تم إصدار شيكات محررة تدفع لمن يحق له الاستفادة من تلك المساعدات.

وقد بلغت قيمة المساعدات المالية المدفوعة للأهالي في المخيمات والقرى المجاورة من مساعدة المملكة العربية السعودية ١٦,١٦٤ مليار ليرة لبنانية وُزعت على ٨٠٨٢ عائلة لأهالي مخيمي نهر البارد والبداوي ولأهالي بلدات المحمرة، ببنين والمنية، وكذلك الأمر فقد بلغت قيمة الهبة المالية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدات الموزعة على أهالي مخيمي نهر البارد والبداوي والقرى المحيطة بمخيم البارد ٥,٥٢٢٦ مليار ليرة لبنانية وُزعت على ٢٧٦١ عائلة.

أما المساعدات المالية المدفوعة من مساعدة المملكة

العربية السعودية للصيادين العاملين في الموانئ المجاورة لمخيم نهر البارد فقد بلغت ١,٨٧٩ مليار ليرة لبنانية استفاد منها ٥٤١٧ صياداً.

وكذلك قام سعادة السفير خليل مكاي، بتوجيه من دولة الرئيس، بجهد كبير كرئيس للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، ودعا إلى العديد من الاجتماعات التي عقدت في مكتبه، خصوصاً مع الاونروا والجيش اللبناني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي وشركة «خطيب وعلمي»، حيث تابع تقدم العمل واطلع على الخطط قبل إنجازها.

وتنفيذاً لتوجيهات دولة الرئيس منذ الاجتماع الأول الذي عقد برئاسته، عقدت شركة «خطيب وعلمي» الاجتماعات في مكاتبها مع ممثلي الأونروا والجيش اللبناني والمنظمات غير الحكومية واتحاد المهندسين الفلسطينيين في لبنان، ورؤساء بلديات البلدات المجاورة للمخيم، بهدف التنسيق بين هذه الجهات وإعداد الخطط المفصلة التي طلبها دولة الرئيس.

وعلى سبيل المثال وليس الحصر عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢ مع ممثلي الأونروا وممثل عن الجيش

اللبناني ورئيس لجنة تقييم الأضرار في الشمال، ورئيس بلدية المحمرة وممثلي بلدية ببنين والعبدة لتأمين خطة العودة إلى المخيم خاصة فيما يعود للمدارس والمساكن والخطوط العريضة لإعداد مسودة اقتراح المخطط التوجيهي لإعادة إعمار المخيم. كذلك الاجتماع المعقود بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٧ مع ممثلي الأونروا وممثل الجيش اللبناني وممثلي شركة «خطيب وعلمي» للتداول في:

- المراحل التنفيذية لرفع أنقاض الدمار الحاصل في المخيم.
- المواصفات المطلوبة للمساكن المؤقتة (Prefab) للعائلات النازحة.

وقد أمّن الاستشاري الصور الجوية وخرائط المساحة للمخيم والمناطق المجاورة له بالإضافة للإفادات العقارية لهذه المناطق والاستمارات الخاصة التي ورّعت على المقيمين في المخيم وجواره لجمع المعلومات اللازمة للتعويض عن الأضرار أو لإعادة الأعمار. وبعد إعداد نماذج الكشوفات الفنية للاستعمال في عملية مسح أضرار الوحدات السكنية المبنية خاصة بالمتضررين اللبنانيين والفلسطينيين، وُضعت خطة عمل زمنية لمراحل الدراسات والتنفيذ مع تحديد الجهات المُكلّفة بالتنفيذ.

واستكملت هذه الاجتماعات واجتماعات أخرى عقدت في مكاتب لجنة الحوار اللبناني . الفلسطيني بتاريخ ٢٢ و ٢٤ و ٢٠٠٧/٨/٢٧ صدرت خلالها التوصية بأن تتولى الأونروا تقدير الأضرار في المخيم القديم وأن تتولى شركة «خطيب وعلمي» والجيش اللبناني تقدير الأضرار في جوار المخيم، وتوصل المجتمعون إلى إحصائية أولية حول كمية الانقاض، والوحدات المدمرة كلياً، وتلك المدمرة جزئياً بالإضافة لوحدات الترميم (البيان الإحصائي المرفق).

ومع انتهاء الأعمال العسكرية كثّفت شركة «خطيب وعلمي» اجتماعاتها للتأكيد على جهوزية الخطة والانطلاق إلى العمل حين يسمح الجيش اللبناني بدخول المنطقة بعد إزالة العوائق الأمنية في المخيم ومحيطه وبناءً على توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء وخلال الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ بحضور رئيس الأركان في الجيش اللواء شوقي المصري إلى جانب أعضاء لجنة التنسيق أُعطي الضوء الأخضر بضرورة الانتقال إلى العمل الميداني بعدما أعطى الجيش اللبناني موافقته على دخول المخيم والجوار فعقد بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٩ اجتماع في مكتب شركة «خطيب وعلمي» حضره ممثل عن الجيش اللبناني . قيادة منطقة الشمال وممثلون عن الأونروا

وقد تمّ خلال الاجتماع مناقشة وإقرار ورقة عمل تتضمن:

- ١- زيارة ميدانية للمناطق المجاورة (أي المناطق الملاصقة لمخيم نهر البارد) للاطلاع بصورة أولية على الأضرار اللاحقة بالمباني.
- ٢- إجراء مسح ميداني يبيّن الأبنية التي يمكن دخولها بشكل آمن وتلك التي هي غير آمنة جزئياً أو كلياً.

وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢١ انطلقت مجموعات العمل الميداني على خطين:

أولاً : لجان فنية من الجيش اللبناني و«خطيب وعلمي» لمسح الأضرار في كافة البلدات المجاورة للمخيم بعد أن تمّ أولاً تحديد ٦ بلدات مُتضررة أُضيف إليها لاحقاً ٤ بلدات، وعلى الخط البحري من شمال المخيم وحتى الحدود الشمالية (مراكب الصيد). وهذه البلدات هي: دير عمار، ببنين، المنية، مركبتا، كفرّيا، الروضة، وادي الجاموس، قعبرين، برج اليهودية، كرم الأخرس، بحنين والمحمرة.

ثانياً : وانطلقت في نفس التاريخ لجان فنية من مهندسي «خطيب وعلمي» والأونروا للكشف والتأكد من سلامة الأبنية ومسح الأضرار في المناطق المحيطة



**آثار الأحداث في
نهر البارد**



**بدء إعادة
عملية الإعمار**

بالمخيم والتي اصطلح على تسميتها بمناطق (Prime Areas) وقد جرى تقسيمها إلى ٩ مناطق أصطلح على تسميتها A, B, C, D, E و A', B', C', D', E' وقد جاءت البيانات الإحصائية والميدانية بعددها وعدد أدوارها، وجهة استعمالها وتفاصيل الأضرار التي أصابتها من جراء أحداث المخيم حسب البيان الإحصائي المرفق.

وعلى خط موازٍ، كان العمل جارياً، تنفيذاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء ومتابعته اليومية، لإخلاء المدارس الرسمية مع اقتراب بداية العام الدراسي، وذلك بعد تأمين المساكن المؤقتة للفلسطينيين. وهذا ما حصل فعلاً، إذ تمّ بناء ١٢٠ مسكناً مؤقتاً على عقارات استأجرتها الأونروا في المنطقة، وهي لا تبعد كثيراً عن مخيمي نهر البارد والبدّاوي، مما مكّن من انتقال العائلات التي كانت تشغل مباني المدارس إلى هذه المساكن وبالتالي سمح بانطلاقة العام الدراسي.

وفي هذه الأثناء كثّفت الاجتماعات مع ممثلي الأونروا ومنظمات غير حكومية للعمل على إعداد خطة مساعدة للعائلات مما يمكنها من العودة إلى المناطق المجاورة للمخيم كما لتقديم المساعدات الفنية والمالية لهذه العائلات، لا سيما تأمين المستلزمات الضرورية للعيش في مساكنها من مياه، صرف صحي، وكهرباء... إلخ.

وبالفعل تمّ تنفيذ هذه الأعمال فبلغ عدد العائلات العائدة إلى المناطق المجاورة أكثر من ١٤٥٢ عائلة.

إن دولة الرئيس ومن خلال مواكبته الدؤوبة واليومية لكل الأعمال التحضيرية والتنفيذية كما اتفق عليه وذلك للمرحلة الانتقالية التي تبدأ فور توقف القتال والتي تستهدف الإيواء المؤقت للنازحين من المخيم والمتزامنة مع المرحلة التحضيرية لمرحلة تنفيذ إعادة إعمار المخيم، كانت توجيهاته خلال كافة الاجتماعات التي ترأسها، بضرورة جمع كافة المعلومات بالتنسيق الدائم مع الأونروا، من أجل بلورة الأفكار لوضع تصور أولي للمخطط التوجيهي العام لإعادة بناء مخيم نهر البارد انطلاقاً من النسيج السكاني الذي كان قائماً فيه كي يكون مخيماً نموذجياً، يؤمن الحياة الكريمة للإخوة الفلسطينيين في ظل احترام سلطة الدولة والقوانين المرعية الإجراء ومذكرات التفاهم القائمة بين الدولة اللبنانية ومنظمة الأونروا التي ترعى شؤون اللاجئين.

وتنفيذاً لتعليمات وتوجيهات دولته جرت اجتماعات بين ممثلي شركة "خطيب وعلمي" والأونروا من جهة وممثلين عن الهيئات الشعبية والعائلات الفلسطينية النازحة من

أجل جمع المعلومات اللازمة التي تسمح للأونروا وضع تصوّر للمخطط التوجيهي العام الذي ستجري إعادة إعمار المخيم على أساسه، مما يحافظ على مكونات النسيج الأسري والاجتماعي الذي كان قائماً فيه ضمن حدود القوانين والاتفاقيات المرعية الإجراء بحيث كان من المتوقع فور استكمال هذه المعلومات أن يصار على أساسها إلى اقتراح المخطط التوجيهي المذكور لاعتماده من الأونروا والدولة اللبنانية قبل عرضه على الدول المانحة للمساعدة على تمويل إعادة إعمار المخيم بأقرب وقت ممكن.

وبالفعل، وبعد أن توفرت المعلومات التي سمحت بمعرفة التقديرات الأولية، دعا دولة الرئيس إلى اجتماع عُقد بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٠ في السراي الكبير برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة وحضره ممثل السلطة الفلسطينية في لبنان الأستاذ عباس زكي، والمفوضة العامة للأونروا السيدة كارين أبو زيد إضافة إلى ممثل البنك الدولي الأستاذ جوزف سابا وسفراء الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة ، الأونروا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية إضافة إلى ممثلي لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني والجيش والحكومة اللبنانية.

وقد حثّ دولته في كلمة الافتتاح:

«على العمل كفريق واحد في أزمة نهر البارد المكلفة جداً إنسانياً وخاصة للجيش الوطني. وزاد على أن التضحية لا يمكن التعويض عنها وكذلك الأرواح المفقودة ولكن حياة عشرات الآلاف من المدنيين يمكن ويجب إعادتها إلى طبيعتها.

إن الضرر المادي حتى ولو كان كبيراً، يبقى محدوداً بالمقارنة إذا لم ننجح في إعادة الإعمار حيث لن تكون نتائجه فقط كارثية ولكن الأخطار تصبح غير محدودة. هذا النداء هدفه التوعية إذ أن الأخطار عالية والتطرف المؤذي يطال الجميع: نحن في لبنان، كما جميعنا في الأقطار العربية وكما في العالم الإسلامي وكذلك كلنا في أقطار العالم مجتمعة.

لقد أنجز الجيش اللبناني انتصاراً على المتطرفين الذين توخّوا الفوضى والخراب على السواء إلى اللبنانيين والفلسطينيين وكانت المعركة مكلفة ولكن كان من غير الممكن تحاشيها وكانت ضرورية لدعم القانون والنظام وسلطة الدولة وهي كانت معركة من أجل مستقبل لبنان والأمن في المنطقة والعالم.

الحكومة اللبنانية أكدت عزمها وتصميمها في هذه المعركة ولكنها أكدت أولوياتها وأولويات جيشها وواجبها الأخلاقي في المحافظة على حياة المدنيين.

واليوم ننحني إجلالاً لكل من استشهد أو أصبح مُقعداً أو قاتل بشجاعة إنطلاقاً من قناعته بوضع مدماك على طريق لبنان أكثر أماناً وسلاماً.

إن تحديّ إحلال السلم غالباً ما يكون أكبر من تحديّ الحرب، وإن التحديات التي نواجهها غداة أزمة مُخيم نهر البارد كبيرة إذ إن الأضرار التي أصابت المُخيم والجوار كبيرة و ٣٢٠٠٠ مقيم تهجّروا من المُخيم والكثير منهم للمرة الثانية والثالثة في حياتهم، هذا بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية الجسيمة التي أصابت المنطقة بأسرها «.

وأضاف دولته:

« يهمني الإيضاح مرّة جديدة، أن الأزمة لم تكن بين اللبنانيين والفلسطينيين إذ كان الطرفان هدفاً مميّثاً للمتطرفين وكان مُخطّطاً لها التمّد ولكن تعاوننا عن قرب مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع مختلف الأطراف

الفلسطينية ساهم في الحدّ من الحساسيات السياسية خلال الأزمة ونحن نأمل أن يبقى ذلك ضمن أولوياتنا في مرحلة ما بعد الأزمة ولهذا السبب، اعتبرنا نهر البارد وجواره منطقة منكوبة واحدة إذ إنها لم تفرّق بين لبناني وفلسطيني ونحن نرغب في إحلال السلم وأن تعود المياه إلى مجاريها في المُخيم.

علينا أن نبرهن التزامنا وأن نعمل ليكون الدعم المالي المطلوب جاهزاً في التاريخ المناسب. لهذا نطلب مساعدتكم إذ أن لبنان لا يمكنه تحمّل ذلك منفرداً كون هذا الدعم أكبر من قدرات بلد قاسى خلال ٣٠ عاماً متتالياً، الخلافات، عدم الاستقرار، الاحتلال والتدمير».

وزاد دولته « بأن لبنان يبقى ملتزماً الحق الثابت بالعودة إلى الديار ولبنان دعم ويدعم مقررات القمة العربية المعقودة في بيروت في العام ٢٠٠٢ «.

في إطار المرحلة التحضيرية الهندسية لإعداد المُخطّط التوجيهي لمُخيم نهر البارد، واستناداً إلى كافة المستندات العقارية وغيرها التي جمعتها «خطيب وعلمي» من الإدارات اللبنانية ومن الأونروا وبنيتجة الاجتماعات المعقودة مع

الجهاز الهندسي التابع للأونروا والفريق المُتعدّد الجنسيات من المنطّعات الدولية المساندة للأونروا، واستناداً إلى المساحة الإجمالية للمُخيم وإلى عدد السكان المُعلن عنه من قبل الأونروا وبعد اقتطاع ٢٥٪ من المساحة الإجمالية المطلوبة قانوناً لتأمين براح الطرقات والعقارات الواجب تأمينها للخدمات العامّة ، تمّ تحديد أولي لمساحة الوحدة السكنية مبنية على مُعدّل عدد أفراد العائلة التي كانت تسكن في المُخيم حسب إحصاءات الأونروا، وحضّرت كذلك «خطيب وعلمي» نماذج وحدات سكن فردية أو مزدوجة في الطابق الواحد كما لنماذج أبنية من ٣ أو ٤ طبقات مكوّنة من هذه الوحدات المزدوجة في الطابق الواحد.

وهكذا ومنذ تاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٧ وبعد ٤٥ يوماً من توقف القتال، اعد الاستشاري مسودة اقتراح مخطط توجيهي لإعادة بناء الوحدات لإيواء القاطنين السابقين في المخيم، أخذاً بالاعتبار حرص الجيش اللبناني على تأمين اللوجستية الميدانية لتحركاته وحرص السكان على عدم تجاهل النسيج العمراني المدني الذي كان قائماً في المخيم (Urban Social Fabric).

يجب الإشارة في هذا المجال إلى أن المعايير التي اعتمدت كانت نتيجة اجتماعات عديدة لعل أهمها الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٧/٠١/٢٠٠٩ برئاسة دولة الرئيس السنيورة وبحضور كل من:

- اللواء الركن سعيد عيد أمين عام المجلس الأعلى للدفاع.
- اللواء الركن شوقي المصري رئيس الأركان في الجيش اللبناني.
- رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر.
- رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكاي.
- مستشاري دولة رئيس مجلس الوزراء الأساتذة غسان طاهر فضل الله، ماهر المقدم وفادي تميم.
- الدكتور ساطع ارناؤوط.
- استشاري الهيئة العليا للإغاثة «خطيب وعلمي» المهندس سمير الخطيب.

بههدف البحث في موضوع المخطط التوجيهي لمخيم نهر البارد ونتائج الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٦/٠١/٢٠٠٩ في وزارة الدفاع الوطني في ضوء حصيلة الاجتماعات السابقة.

وإننا نورد فيما يلي ما تم الاتفاق عليه من نقاط رئيسية للالتزام بتطبيقها في ملف إعادة بناء مخيم نهر البارد:

- إعادة بناء المخيم في موقعه الحالي كما حددته الاونروا وكما هو مبين في المخطط المرفق.
- تقسيم المخيم إلى عدة مناطق تأميناً لاستمرارية النسيج الاجتماعي الذي كان قائماً في المخيم.
- ترك مساحات خالية غير قابلة للبناء والاستثمار (Zone Non-Edificandi). إضافة إلى فسات داخلية خضراء للتهوئة والإنارة ولراحة الساكنين في المباني المحيطة.
- إنشاء تجمعات سكنية لا يزيد طول التجمع الواحد منها عن ٧٠ م.
- إنشاء مراكز خدماتية وصحية تتناسب مع عدد السكان.
- إنشاء مراكز أمنية ومراكز للجيش اللبناني داخل وخارج المخيم.
- إنشاء طريق دائري يحيط بكامل المخيم.
- توسعة الطريق الرئيسي الذي يخترق وسط المخيم من الشمال إلى الجنوب ليصبح عرضه ١٢ متراً عوضاً عن ٩ أمتار.
- إنشاء طرق نصف دائرية في المناطق المأهولة لخدمة المباني بعرض لا يقل عن ٦ م.
- إنشاء طرق داخلية مستقيمة وبدون منعطفات حادة، ولا

- أن يقل عرض الواحدة منها عن ٤,٥ أمتار.
- وضع تصاميم المباني على أساس أربعة طوابق فقط، مع اخذ النسيج الاجتماعي السكاني في المخيم بعين الاعتبار لاسيما لجهة عدد أفراد العائلات والمساحات اللازمة لكل منها وإذا اقتضت الحاجة حالياً بناء عدد اقل من الطوابق، يمكن استكمال بناء الطوابق المتبقية لاحقاً حتى حدود الطوابق الأربعة المسموحة، وذلك بعد الحصول على الإذن المسبق من المراجع الرسمية المعنية.
- تراعى في التصاميم المعايير الفنية الحديثة من حيث الإضاءة والتهوئة والتوزيع داخل الشقق وتسهيل التنقل والاتصال بدون تعرجات وعوائق.
- لا يزيد الارتفاع الصافي للطابق الواحد عن ٢,٩٠ م (من منسوب البلاطة الأرضية ولغاية السقف)، إلا في الحالتين التاليتين:
- أ) المحلات التجارية في الطوابق الأرضية الواقعة على الطريق الرئيسي (عرض ١٢ م) على ألا يزيد الارتفاع عن ٤,٣٠ م (من منسوب البلاطة ولغاية السقف). أما في الطوابق الثلاثة التي تعلو الطوابق الأرضية فلا يزيد الارتفاع عن ٢,٩٠ م.
- ب) المباني العامة التي يزيد ارتفاعها عن ١٢ م شرط حصولها على موافقة مسبقة من دولة رئيس مجلس الوزراء بناءً على طلب يقدم إليه بهذا الخصوص.

- عدم إنشاء طوابق سفلية (Basement)

- يسمح بإنشاء طابق ارضي في المناطق التي يتراوح فيها فارق منسوب الأرض من ١,٥م إلى ٣,٠٠ م شرط ألا تقلّ عدد الواجهات المكشوفة عن ثلاثة، وعدم السماح بإنشاء طوابق على أعمدة.

- عدم البناء في المناطق الخضراء.

- يسمح بإنشاء الشرفات بالشروط التالية:

أ) الأبنية على الطريق الرئيسي الذي لا يقل عرضه عن ١٢م. يسمح بإنشاء شرفات بارزة بمقدار ١,٥م من كل جهة ابتداء من الطابق الثاني ضمناً.

ب) الأبنية على الطريق الفرعي عرض ٤,٥م. يسمح بإنشاء الشرفات على طرفي الطريق بعرض ٧,٥ سم لكل جهة أو ١,٥م من جهة واحدة للطابقين الثالث والرابع فقط.

ج) الأبنية على الطرق بعرض ٦ م يسمح بإنشاء الشرفات من الطرفين بعرض ١,٥م لكل منها في الطابقين الثالث والرابع فقط.

- عند الانتهاء من إكمال مرحلة إعداد المخطط التوجيهي لإعادة إعمار المخيم كما مراحل التصميم العائدة لمنشآته، تقوم الاونروا بتقديم المخطط ومرفقاته إلى المراجع اللبنانية الرسمية لأخذ الموافقة عليها قبل المباشرة بأعمال التنفيذ.

ونظراً لكون معظم العقارات الواقعة ضمن حدود المخيم مملوكة من اللبنانيين، طلبت رئاسة الحكومة وباقتراح صادر عن مجلس الإنماء والإعمار، تحضير مشروع مرسوم لاستملاك العقارات المملوكة من اللبنانيين والواقعة ضمن نطاق الحدود الجغرافية للمُخيم وقد صدر هذا المرسوم بعد الموافقة عليه من السلطات اللبنانية المختصة بالمرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٩/١/٢٠٠٩. وقد أُجري تعديل على المرسوم المذكور أعلاه وقد صدّق بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣/٦/٢٠٠٩ تحت رقم ٢١٤٧ (راجع المرفق).

ولا نزال نذكر تعليق دولة الرئيس اثر صدور مرسوم الاستملاك ومباشرة تنفيذ المرحلة الأولى انه يشعر الآن بالطمأنينة على هذا الانجاز الذي سيجسّد إيمانه بضرورة إعادة بناء هذا المخيم بحيث يتحقق تعهده بأن «الخروج مؤقت، الرجوع مؤكد وإعادة إعمار المُخيم محتمة» بما يليق بالإنسان وبما يعوّض بعض عذابات العديد من العائلات التي هجّرتها أحداث المخيم، فيكون مخيماً نموذجياً لجهة البيئة الاجتماعية والصحية ويكون تحت سلطة الدولة اللبنانية، لا بل يصبح أنموذجاً لتطوير سائر المخيمات الأخرى في لبنان إلى حين عودة أهاليها إلى ديارهم.

المُخطّط التوجيهي المعتمد لإعادة إعمار مخيم نهر البارد

استناداً إلى حدود المخيم الظاهرة على مخططات الأونروا للفترة ما قبل أحداث العام ٢٠٠٧ وإلى الشروط الرئيسية المتفق على الالتزام بتطبيقها والمشار إليها أعلاه، تقدّم استشاري الأونروا بمُخطّط إجمالي قسم المخيم إلى ٨ مناطق

(Master Plan NBC – Site Plan – 8 Packages from Package 1 to Package 8)
(راجع المرفق)

وتقدم بعدها بمُخطّط تحديد للمناطق الجغرافية (N01, N02, N03, N04, N05) التي تتكون منها المنطقة الأولى المُزّمع اقتراح دراستها التفصيلية لأخذ الموافقة لوضعها على سكة التنفيذ تحت المُسمّى (Residential & Non-Residential Units – Package 1) وبعد الحصول على موافقة السلطات اللبنانية على المُخطّط التوجيهي لهذه المنطقة الأولى، تقدم استشاري الأونروا بمُخطّط تفصيلي معماري للطابق الأرضي من المباني

المقترح إعادة إعمارها ضمن حدود هذه المنطقة.

وبعد حصول الأونروا على موافقة السلطات اللبنانية على هذا المُخطّط التفصيلي المعماري، أجرت الأونروا عقد تلزيم تنفيذ أعمال مباني هذه المنطقة وتمّ صب خرسانة حجر التأسيس الأول. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المخطط التوجيهي قد وضع بمواكبة استشاري الهيئة العليا للإغاثة الذي كان يطلّع على كل مرحلة للتأكد من توفر الشروط والمعايير المطلوبة.

مياه الشرب:

تقوم الانروا في المرحلة الأولى بتزويد مخيم نهر البارد بمرافق مياه الشرب المؤلفة من خمسة آبار متّصلة بخزان تطهير ومن ثم توزّع المياه إلى أبراج (Elevated Tanks) من خلال خط بطول ٤ كلم داخل المخيم.

تقوم الحكومة اللبنانية في المرحلة الثانية بتزويد المياه إلى جوار مخيم نهر البارد بما يكفل تلبية حاجات المقيمين في المخيم وجواره.

تصريف مياه الأمطار:

تقوم الحكومة اللبنانية بإنشاء شبكة لتصريف مياه الأمطار في جوار المخيم على أن تكون هذه الشبكة من حيث موقعها وتصميمها قادرة على استيعاب وتصريف مياه الأمطار في المخيم وجواره.

تصريف مياه المجاري:

سيجري ربط شبكات الصرف الصحي في المخيم وجواره بمحطة رفع سيتم إنشاؤها ومنها تنقل مياه المجاري إلى خط التجميع الرئيسي الجاري تنفيذه حالياً في الجهة الجنوبية من مخيم نهر البارد والذي يقوم صندوق التنمية الألماني (KFW) بتمويل بناءه علماً بأن خط التجميع المذكور سيصّب في محطة ضخ ومنها إلى محطة المعالجة في مدينة طرابلس. ومن المتوقع تشغيل هذه المحطة قريباً. كما أن تصميم وتنفيذ خط التجميع ومحطة الرفع المشار إليهما سيكونان من مسؤولية الانروا.



ترأس الرئيس فؤاد السنيورة العديد من الاجتماعات لمتابعة العمل لإعادة اعمار مخيم نهر البارد وقد كانت شركة خطيب وعلمي الحاضر الدائم بصفتها الاستشارية، و في الصورة من اليمين إلى اليسار : المدير في شركة خطيب وعلمي المهندس سمير الخطيب ، أمين عام الهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد ورئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكاوي.

**ملف مرفق عن أعمال الدولة
لمواجهة آثار أحداث مُخيم نهر البارد
وجواره وإعادة إعمارهِ**



المستندات المرفقة لمواجهة آثار أحداث مُخيم نهر البارد وجواره

١. صورة جوية لمُخيم نهر البارد المشار إليه بالحرف 0 ولمناطق الجوار المُعرّف عنها بالأحرف A,B,C,D,E ,A',B',C',E'.
٢. المرسوم رقم ٢١٤٧ تصديق تعديل استملاك مشروع إعادة إعمار مُخيم نهر البارد المُصدّق بالمرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ والمُسَطّح ولائحة الاستملاك المرفقتين بهذا المرسوم.
٣. المُخطّط التوجيهي الذي قسّم المُخيم إلى ٨ قطاعات متعارف عليها بالأرقام من Package 1 إلى Package 8.
٤. المُخطّط التوجيهي للقطاع المتعارف عليه تحت إسم Package 1.
٥. بيان إحصائي عن الضرر الحاصل في أبنية جوار مُخيم نهر البارد المُعرّف عنها بالأحرف A,B,C,D,E ,A',B',C',E'.





Nahr El Bared Camp Zoning

Camp Boundary
Adjunct Area and LSI Plots

Plots XXX Plots Numbers According to Ministry
XXX Plots Numbers According to UNRWA



0 50 100 200 300 400 Meters

UNRWA
United Nations
World Food Programme

مرسوم رقم ٢١٤٧

تصديق تعديل استملاك مشروع اعادة اعمار مخيم نهر البارد القديم
المصدق بالمرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ (محافظة عكار)

إتّ رئيس الجمهورية بناءً على الدستور

بناءً على لفتون رقم ٥٨ تاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ وتعديلاته (قانون الاستملاك)،
بناءً على المرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ (اعتبار الاشغال العائدة لمشروع اعادة
اعمار مخيم نهر البارد القديم من المنافع العامة (محافظة عكار))،
بناءً على ضرورة تعديل استملاك مشروع اعادة اعمار مخيم نهر البارد القديم للمصدق
بالمرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ لاسباب فنية واقتصادية،
بناءً على قرار مجلس الانماء والاعمار رقم ٢٠٠٩/٣١٧/٤ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٩
بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ووزير الاشغال العامة
والنقل،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣

يرسم ما يلي :

المادة الاولى: يصديق تعديل استملاك مشروع اعادة اعمار مخيم نهر البارد القديم المصدق
بالمرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ بحيث يضاف اليه القسم المبين باللون
الاحمر على المسطح المرقق بهذا المرسوم وتلغى منه الاقسام المبينة باللون البنسي
على المسطح المذكور.

المادة الثانية : ترفن اشارة المرسوم رقم ١٢٨٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ عن العقارات والقسم
العقارات الملغاة بموجب المادة الاولى اعلاه والمبينة لرقامها على ذات المسطح
المرفق بهذا المرسوم.

المادة الثالثة : يستملك القسم من العقار رقم ٥٥ من منطقة المحمرة التعريب
المذكور في المادة الاولى اعلاه والمبين على المسطح ولاتحة الاستملاك المرفقين
بهذا المرسوم وفقاً للاحكام التشريعية والتنظيمية النافذة.

المادة الرابعة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : فؤاد المشيرة

بعيننا في ٣ حزيران ٢٠٠٩
الامضاء : ميشال سليمان

وزير الاشغال العامة والنقل
الامضاء : غاري العريضي

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : زياد هارود

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : فؤاد المشيرة





بيان بعدد المباني والادوار وعدد الوحدات السكنية وغير السكنية ونوع الاضرار اللاحقة بكل منها

مستل	المنطقة	اجمالي عدد المباني	تفاصيل المباني										وحدات سكنية	وحدات غير سكنية	ترميم	هدم جزئي	هدم كلي
			ط ١	ط ٢	ط ٣	ط ٤	ط ٥	ط ٦	ط ٧	غير محدد							
1	A	178	103	42	19	9	5	0	0	0	306	171	434	20	23		
2	B	135	56	54	15	5	3	2	0	0	285	140	404	6	15		
3	C	253	82	90	52	12	12	4	1	0	693	368	889	61	111		
4	D	29	7	5	7	8	2	0	0	0	96	53	141	2	6		
5	E	223	40	64	63	26	9	8	3	10	728	383	834	120	157		
6	A>	79	26	16	10	4	1	1	0	21	92	86	79	12	87		
7	B>	74	12	12	27	12	4	7	0	0	261	109	307	33	30		
8	C>	20	2	3	3	2	0	0	0	10	22	24	45	1	0		
9	E>	120	20	29	29	18	7	7	0	10	366	234	343	21	236		
		1111	348	315	225	96	43	29	4	51	2849	1568	3476	276	665		

إجراءات مواجهة الانفجارات والكوارث الطبيعية

إضافة إلى ما ذكر عن الإجراءات لمواجهة حرب تموز ٢٠٠٦ وأحداث مخيم نهر البارد ٢٠٠٧، فإن استشاري الهيئة قد قام، بناء لتوجيهات دولة الرئيس السنيورة، بالعديد من الأعمال في الميادين المبينة أدناه والتي يلخصها المرفق رقم (٣).

تقرير عن كشوفات تقدير الأضرار الناتجة عن الانفجارات وأعمال الشغب والكوارث البيئية والطبيعية

لم تتوان يوما» الهيئة العليا للإغاثة عن متابعة ملفات الإغاثة للمتضررين من أعمال التفجير والشغب وكذلك للمتضررين من الكوارث الطبيعية التي خلفتها، الحرائق، الهزات الأرضية والسيول. وقد جرى تقدير قيمة أضرار التفجيرات بما يوازي ١٠ ملايين دولار أميركي وأضرار أعمال الشغب بحوالي ٢٨ مليون دولار أميركي.

أما الأضرار الزراعية التي خلفتها السيول والحرائق المتجولة والهزات الأرضية وإنهيارات التربة، فبلغت تقديرات قيمتها حوالي ١٤ مليون دولار أميركي.

أما تفاصيل الأضرار المشار إليها أعلاه، فإن مواضيعها والقيمة التقديرية لكل منها مذكورة في الجدول رقم ٣ الوارد أدناه.

أما المساعدات التي دُفعت للمتضررين من جراء أحداث الشمال في العام ٢٠٠٨ وذلك لغاية كانون الأول ٢٠٠٩ من مُنحة مالية قدّمها الشيخ سعد الدين رفيق الحريري للدولة اللبنانية مُمثلة بالهيئة العليا للإغاثة بقيمة ٥ ملايين دولار أميركي وقد خصّصت للأهالي الذين تضرّروا من جراء هذه الأحداث، فقد شملت ١٠ مناطق تضرّرت خلال الأحداث المذكورة وقد بلغت القيمة المدفوعة ٧,٤٥٦,٢٧١,٠٠٠ ل.ل. واستفاد منها ٢٠٣٥ مُتضرراً توزّعوا على المناطق المذكورة.

المرفق رقم ٣

**مُلخّص أعمال مساندة استشاري الهيئة
العليا للإغاثة (خطيب وعلمي) للجيش
اللبناني لمسح وتقدير أضرار الانفجارات،
أحداث الشغب، أضرار مزارع والحرائق
والهزّات الأرضية**

جدول رقم (٣): تقديرات أضرار: انفجارات - اشتباكات ،مزروعات - حرائق، مختلف

الرقم	الموضوع	القيمة التقديرية للأضرار ل.ل.	القيمة التقديرية للأضرار \$
١	مسح وتخمين أضرار انفجار الأشرفية	١,٦٠٤,٥٢٥,٥٠٠	
٢	مسح وتخمين أضرار انفجار فردان	١,٣١٩,٠٦٠,٢٧٥	
٣	مسح وتخمين أضرار انفجار عاليه	١,٠٥٤,٨٧٨,٠٠٠	
٤	مسح وتخمين أضرار انفجار سد البوشرية	٧٨٦,٠٨٣,٠٠٠	
٥	مسح وتخمين أضرار انفجار طرابلس	٤٩٨,٩٦٥,٠٠٠	
٦	مسح وتخمين أضرار انفجار ذوق مصبح	٧٣٦,١٨٨,٠٠٠	
٧	مسح وتخمين أضرار انفجار فرن الشباك	٤٤٠,٠٠٠	
٨	مسح وتخمين أضرار انفجار الشياح	٣٩٥,٠٠٠	
٩	مسح وتخمين أضرار انفجار الروشة	٤١٨,٢١٤,٠٠٠	
١٠	مسح وتخمين أضرار انفجار أبي سمرا	٢٩٠,٧٥٣,٠٠٠	
١١	مسح وتخمين أضرار انفجار ملحق الأشرفية	١٥,٢٥٧,٠٠٠	
١٢	مسح وتخمين أضرار انفجار ملحق فردان	٢,٨٠٥,٠٠٠	
١٣	أضرار السيارات والمنازل في متفجرة عين علق		٤٤,٧٣٠
١٤	الأضرار الناتجة عن انفجار سن الفيل	٦٢٠,٣٨٣,٠٠٠	
١٥	مسح وتخمين أضرار السيارات والمنشآت والتجهيزات في محيط انفجار منطقة بعيدا	٧٧٢,٣٤٥,٥٠٠	
١٦	مسح الأضرار النهائي في موقع انفجار سن الفيل	٣,٢٧٠,٢٢٩,١٢٥	
١٧	مسح أضرار وتخمين السيارات والمنشآت والتجهيزات في محيط انفجار منطقة الشفروليه	١,٣٠٨,٣٠٣,٠٠٠	
١٨	تقييم أضرار السيارات جراء قنبلة يدوية في منطقة المصيطبة بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/٢١	٢٩,٩٧٠,٠٠٠	

الرقم	الموضوع	القيمة التقديرية للأضرار ل.ل.	القيمة التقديرية للأضرار \$
١٩	مسح الأضرار النهائي الناتج عن متفجرة في منطقة الكرنيتينا التي حصلت بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/١٦	١,٠٨٩,٢٩٢,٠٠٠	
٢٠	مسح وتخمين الأضرار من جراء انفجار حافلة الركاب في طرابلس	٢٨,٣٧٤,٠٠٠	
٢١	أعمال مسح الأضرار الناتجة عن انفجار البحصاص تاريخ ٢٠٠٨/٠٩/٢٩	٦٠,٣٠٠,٠٠٠	
	المجموع	١٣,٩٠٦,٧٦٠,٤٠٠	٤٤,٧٣٠,٠٠
٢٢	ملف أضرار اشتباك منطقة التعمير في صيدا	١١٣,١٩٧,٣٥٠	
٢٣	مسح الأضرار النهائية الناتجة عن أحداث الشغب في منطقة الشياح - مار مخايل	٢٢,٤٠٣,٠٠٠	
٢٤	تقييم أضرار السيارات جراء أحداث الشغب في منطقة البسطة الفوقا بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ و ٢٠٠٨/٠١/٠١	١,٢٥٥,٠٠٠	
٢٥	المحلات والمنازل المتضررة من جراء أعمال الشغب في محيط الجامعة العربية	١,٨٠٠,٠٠٠	
٢٦	أضرار السيارات المتضررة في طريق الجديدة		٤٨١,٠٧٦
٢٧	مسح أضرار وتخمين السيارات والثروة الحيوانية والتجهيزات (مخيم النهر البارد الجديد)	٢,٠٥٢,١٣٠,٠٠٠	
٢٨	مسح أضرار وتخمين السيارات والثروة الحيوانية والمزروعات والتجهيزات (مخيم نهر البارد الجديد)	٣,٥١٤,٢٣٧,٠٠٠	
٢٩	مسح أضرار ناتجة عن أحداث طرابلس ٢٠٠٨	٣٤,٤١٤,٣١٧,٠٠٠	
٣٠	تدقيق وجود أشغال بما يعادل قيمة الدفعة الأولى للوحدات المتضررة في أحداث طرابلس ٢٠٠٨	ما زالت الأعمال جارية	
	المجموع	٤٠,١١٩,٣٣٩,٣٥٠	٤٨١,٠٧٦
	المجموع الكلي	٥٤,٠٢٦,٠٩٩,٧٥٠	٥٢٥,٨٠٦,٠٠

أضرار مزروعات وحرائق

الرقم	الموضوع	القيمة التقديرية للأضرار ل.ل.	القيمة التقديرية للأضرار \$
١	الأضرار في الأراضي الزراعية في منطقة البقاع الشمالي (أيار ٢٠٠٧)	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢	أضرار مزارع السمك في الهرمل جراء سيول (أيار ٢٠٠٧)	٩٩٦,٠٠٠,٠٠٠	
٣	تقديرات أضرار المزروعات في الضنية	٢,٥٤٠,١٣٣,٣٦٥	
٤	تضرر بستان بالتفاح (المستدعي الياس طنوس عقيقي من جراء الفيضانات والسيول التي حصلت يوم الجمعة في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٦ (١٣٤٣) طلب.	قيمة الأضرار موجودة لدى رئاسة لجنة مسح الأضرار في الجيش اللبناني	١,٤٥٠
٥	أضرار المزروعات الناتجة بسبب الأحوال الطبيعية الحاصلة من ٢٠٠٨/٠١/٢٠ ولغاية ٢٠٠٨/٠٢/٢٠		٨٠,٥٨٠
٦	الكشف على طريق جرد النجاص - مريين		
٧	الكشف على الأضرار الناتجة عن الحريق في الفترة ما بين ١٣ و ١٤/١٠/٢٠٠٨ في منطقة الدبية - عين الحور - الجليلية / قضاء الشوف	٣,٠٢٣,٠٠٠	
٨	الكشف على الحريق بتاريخ ٢٩/٠٦/٢٠٠٩ في صيدا (عقار رقم ٢/١٦٠)	٥٩,٣٦١,٢٧٨	
٩	أضرار الحريق في العقار رقم ٩٦٨ - الخرطوم	٣٧,٢٣٠	
١٠	الكشف على حريق معمل لصنع الرفوف المعدنية منطقة الجناح - سان سيمون	٢,٣٠٠,٠٠٠	
١١	طلب التعويض عن أضرار ناتجة عن حريق أحراج في بلدة دير القمر		٢٠,٨٢٦
	المجموع	٣,٦٨٠,٨٥٤,٨٧٣	١٠٢,٨٥٦

كشوفات أضرار مختلفة أودعت لدى الهيئة العليا للإغاثة

الرقم	الموضوع	القيمة التقديرية للأضرار (ل.ل.)	القيمة التقديرية للأضرار (\$)
١	أعمال تدعيم التربة في منطقة المنصورية (عقار رقم ٢٧٠٧ و ٢٧٠٨)	٧٩٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠	
٢	انهيار جبل في منطقة برقائل محلة كوع العريط / عكار		٢٢٥,٠٠٠,٠٠
٣	الأضرار الناتجة عن السيول في بلدة القمامين	١,٣١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	
٤	أضرار السيول والفيضانات / حراجل تضرر بستان تفاح / قضاء كسروان - المالك / الياس طنوس عقيقي	٢,٢٠٠,٠٠٠	
٥	الكشف على أضرار السيول عقار رقم ١٧٦٩ - حراجل (كتاب المحامية) / قضاء كسروان المالك / ضاهر حنا عقيقي	٥,٠٠٠,٠٠٠	
٦	أضرار السيول في البقاع الشمالي جدول رقم ٢	٢,٥٦٩,١٢٩,٢٣٨	
٧	أضرار السيول في ميروبا - حراجل	٥٤,٨٨١,٠٠٠	
٨	أضرار ناتجة عن عاصفة (١٨ و ٢٠٠٨/٠٢/١٩) في بلدة برقائل/ قضاء عكار	٢٦,٧٩٨,٠٠٠	
٩	الأضرار الناتجة عن السيول بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٢١ في منطقتي آسيا وحب/ قضاء البترون	٣٣,٥٠٠,٠٠٠	
١٠	الأضرار الناتجة عن السيول بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٢١ في منطقة جديدة الشوف	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	
١١	الضرر الناتج عن هطول الأمطار في بلدة عاراي / قضاء جزين	٨,٩٣٣,٠٠٠	
١٢	أعمال مسح الأضرار في قاع الريم - رحلة جراء السيول بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/٠٨	٧٢٧,٧٣١,٠٠٠	
١٣	الصرف الصحي في السان سيمون		٣,٥٣٠,٠٠
١٤	أضرار تعطيل المخمر + محطة الصرف الصحي (القليعة) / قضاء مرجعيون	يلزم إعداد دراسة جيوتقنية ليصار إلى إعداد دراسة إصلاح المحطة وكلفتها	
١٥	ترميم اضرار وزارة الزراعة / قضاء بعلبك	٧٢٥,٨٦٦,٥٠٠	

الرقم	الموضوع	القيمة التقديرية للأضرار (ل.ل.)	القيمة التقديرية للأضرار (\$)
١٦	الكشف على منزل السيد ماهر المصري / صيدا	٤١,١٠٥,٠٠٠	
١٧	انهيار في بلدة مار بطرس - كرم التين	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩,٨٠٠
١٨	انزلاق تربة في بلدة كفرمتى	يلزم إعداد دراسة جيوتقنية لتحديد طريقة معالجة انزلاق التربة وكلفتها	
١٩	الأضرار الناتجة عن الهزة الأرضية (٢٠٠٨/٠٢/١٥) الوحدات التي تشكل خطراً على السلامة العامة وعددها (٩٨) وحدة	١,٧١٢,٦٦٦,٨٢٠	
٢٠	المدارس المتضررة جراء الهزة الأرضية ٢٠٠٨/٠٢/١٥ وعددها (7) مدارس	٥٢,٣٩٠,٠٠٠	١٥٧,٠٥٠
٢١	كتاب نائب صيدا بهية الحريري بخصوص محطة تكرير المجارير في بلدة قيتولي - قضاء جزين	٣٣,٧٠٨,٠٠٠	
٢٢	إعادة تأهيل وتصليح طلمبة البئر الارتوازي في حي البلاط (مرياطة) قضاء زغرتا		٣,٥٠٠
٢٣	مسح وتخمين الأضرار في محلة التعمير عين الحلوة / صيدا	٥٧٥,٣٣٦,٧٨١	
٢٤	معالجة كارثة التلوث النفطي والممولة من الحكومة النرويجية		٥٤٨,٠٦٧
٢٥	موازنة الجيش اللبناني في مسح الأضرار الناتجة عن الهزة الأرضية	٦,٥٤٢,٥٥٨,٠٠٠	
٢٦	كتاب جمعية انماء البقاع الخيرية (المستشفى العربي الخيري في جب جنين)	تم إعداد تقرير بدون الكلفة	
٢٧	الأضرار الناتجة عن السيول بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢ في منطقة وطى المصيطبة / بيروت	تم إعداد تقرير بدون الكلفة	
٢٨	انخساف التربة في عين ثنتا (حاصبيا)	يجري حالياً إعداد الدراسة والكلفة	
٢٩	تدقيق أشغال ترميم منفذة بواسطة الصندوق الكويتي في التبانة شارع سوريا - عدد الأبنية (١٠)		
المجموع		15,244,303,339	946,947.00

إصلاح المدارس المتضررة جراء الهزة الأرضية تاريخ ٢٠٠٨/٠٢/١٥

الرقم	اسم المدرسة	قيمة الأشغال (ل.ل)	قيمة الأشغال (\$)
١	مدرسة ابتدائية ميس الجبل الرسمية (التصوينية)	٧٧,٣٥٠,٠٠٠	
٢	مدرسة خراج البيسارية المتوسطة المختلطة الرسمية		٢٤,٨١٠
٣	مدرسة شهداء معركة الابتدائية الرسمية (القسم الشرقي)		٨,٥٠٠

في اختتام

نوجّه الشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء، فؤاد السنيورة
لدعمه وتوجيهاته وتفانيه ومثابرته، وإلى الهيئة العليا للإغاثة، وإلى كل من
ساعد على إنجاز هذه الأعمال آملين ألاّ نقوم بعد اليوم بأي إحصاء لنتائج
عدوان عسكري.

